الدكتور محمد أنيس

٤ فبراير ١٩٤٢
في تاريخ مصر السياسي

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت

هذا الكتاب

يعتبر حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ في مصر من الحوادث الهامة التي أثارت موجة من السخط والتساؤل ، فقد اقتحم اللورد كيلرن المندوب السامي البريطاني في القاهرة قصر عابدين في ذلك اليوم وفرض على الملك فاروق أن يصدر قراراً بتأليف وزارة برئاسة مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد وزعيم الأغلبية الشعبية . وقد كان لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أثر بعيد في التطور السياسي لمصر . وكان من أهم نتائجه تدهور قيادة الوفد للحركة الوطنية .. مما أدى – إلى جانب تطور حدة التناقضات الاجتماعية – إلى تضاعف قوى اليمين ممثلة في الأخوان المسلمين ، واليسار ممثلة في الجماعات الماركسية بعد سقوط الوسط ممثلا الليبرالية الديمقراطية . كذلك كان من أهم النتائج المباشرة لهذا الحادث أن تربع القصر في مراكز قيادة الحركة الوطنية في نظر قطاعات كبيرة من الطبقة المتوسطة وداخل الجيش المصري حتى عام ١٩٤٦ حين أدى عودة الصراع الوطني من أجل التحرر منذ ١٩٤٦ ، ثم الحرب الفلسطينية في ١٩٤٨ إلى عودة القصر إلى مكانه الطبيعي والتاريخي في المواجهة المضادة للحركة الوطنية والجماهير الشعبية. ولذلك تعتبر الفترة التي بدأت بحادث فبراير ١٩٤٢ وانتهت بعام ١٩٤٦ نتوءاً شاذاً في طبيعة ومنطق الحركة الثورية المصرية .

٤ فبراير ١٩٤٢

في تاريخ مصر السياسي

تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٧٢

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

شارع سوريا ـ بناية صالحة وصمدي ـ الطابق الخامس ـ شقة ٥٩
تلفون ٢٥٦١١٠ ـ ص.ب ٥٤٦
بيروت ـ لبنان

مقدمات ٤ فبراير

- ازمة سفير فرنسا التي ارغمت وزارة حسين سري على الاستقالة وظروفها .
- رئيس الديوان اتصل بوزير الخارجية بغير علم رئيس الوزراء وقال له : إلزم بيتك !
- الاجتماع الذي بدأ في قصر عابدين فور انصراف الدبابات البريطانية بعد حصاره .

كان لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أثر بعيد في التطور السياسي لمصر . وكان من أهم نتائجه تدهور قيادة الوفد للحركة الوطنية .. مما أدى ـ الى جانب تطور حدة التناقضات الاجتماعية ـ الى تضاعف قوى اليمين ممثلة في الاخوان المسلمين ، واليسار ممثلة في الجماعات الماركسية ـ بعد سقوط الوسط ممثلا الليبرالية الديمقراطية . كذلك كان من أهم النتائج المباشرة لهذا الحادث ان تربع القصر في مراكز قيادة الحركة الوطنية في نظر قطاعات كبيرة من الطبقة المتوسطة وداخل الجيش المصري حتى عام ١٩٤٦ حتى ادى عودة الصراع الوطني من اجل التحرر منذ ١٩٤٦ ، ثم الحرب الفلسطينية في ١٩٤٨ ، الى عودة القصر الى مكانه الطبيعي والتاريخي في المواجهة المضادة للحركة الوطنية والجماهير الشعبية . ولذلك تعتبر الفترة التي بدات بحادث فبراير ١٩٤٢ وانتهت بعام ١٩٤٦ نتوءا شاذا في طبيعة ومنطق الحركة الثورية المصرية .

ويزيد من صعوبة التأريخ لهذا الحادث أنه لم يصدر من الجانب المصري او الجانب البريطاني وقت الحادث او بعده بيانات رسمية حول هذه الازمة وملابساتها .. فقد تركها الجميع للتاريخ يحكم عليها . وحتى للان لم تدرس هذه الحادثة دراسة كافية من احد المؤرخين .

في يناير ١٩٤٢ كان الحكم لوزارة حسين سري باشا الذي خلف حسن صبري في نوفمبر ١٩٤٠ . وكان حسين سري صديقا لانجلترا ، يستجيب لكافة مطالبها غير ان هذه الوزارة بدات تعاني من ازمات متلاحقة تجمعت كلها او اغلبها في يناير ١٩٤٢ . وكان أشدها خطرا ازمة التموين وفي الخبز بالذات خصوصا في الاسبوع الاخير من شهر يناير.. حتى ان الناس هاجموا المخابز للحصول على الخبز وكانوا يتخطفون الرغيف من حامليه في الشوارع .

وزاد من ضعف هذه الوزارة انها لم تكن لها قوة ذاتية ـ فقد كانت تستند على رضاء او تأييد حزبي الاحرار الدستوريين والسعديين اللذين كانا يشكلان الاغلبية البرلمانية (وبالذات في مجلس النواب) أثر انتخابات مشكوك في سلامتها جرت في عام ١٩٣٨ ، كذلك ضاعف من حدة تدهور هذه الوزارة الحملة العنيفة التي كان يشنها الوفد على سياسة الوزارة وخصوصا حول ازمة التموين وازمة تصدير محصول القطن .

ومن ناحية اخرى لم تعد الوزارة موضع ثقة فاروق بسبب ازمة حكومة فيشي . فقد طلبت بريطانيا من حسين سري قطع علاقات مصر بحكومة فيشي التي قامت اثر انهيار الجمهورية الفرنسية الثالثة ، وتقسيم فرنسا الى شطرين :

شطر احتله الالمان وفيه باريس وشطر يخضع لحكومة بيتان وعاصمته فيشي .

وكان من الطبيعي ان تكون حكومة فيشي موالية للمحور ـ وعلى أثر ذلك انقسم الفرنسيون الى فريقين : جماعة ديغول الذي فر الى لندن ليقود حركة « فرنسا الحرة » ـ وكانت تتبعها بعض المستعمرات الفرنسية وبالذات في شمال افريقيا . وجماعة فرنسية اخرى مؤيدة لحكومة فيشي وتتبعها سلطات فرنسية في بعض المستعمرات في الشرق العربي (سوريا ولبنان) .

اما في مصر ـ فقد وجد عدد غير قليل من الفرنسيين الموالين لفيشي كان من بينهم رجال المفوضية الفرنسية في القاهرة . ولذلك طلبت بريطانيا من حسين سري قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي واغلاق المفوضية والقنصلية الفرنسية في كل من الاسكندرية ومنطقة القنال . واصدرت وزارة الخارجية المصرية بيانا في ٨ يناير ١٩٤٢ ذكرت فيه حول هذا الموضوع « ان الحكومة البريطانية تلقت انباء خطيرة دفعتها الى المطالبة باتخاذ قرار سريع من الحكومة المصرية حول هذا الموضوع » .

فالمطلب اذن من بريطانيا ـ لكن وقعه على المصريين كان الى حد ما سيئا للعلاقات التاريخية التي تربط بين فرنسا ومصر ، ولان غالبية الساسة

المصريين كانوا متشيعين للثقافة الفرنسية ـ ولا غرابة ان يذكر عدد من المجلات المصرية في حينها ان الحديث الوحيد في « كلوب محمد علي » بين الارستقراطية المصرية كان قطع العلاقات بفرنسا . والبعض من المصريين ، كما يتضح من مناقشة الموضوع في البرلمان المصري الذي حمل الهجوم فيه ضد اجراء قطع العلاقات مع فرنسا اسماعيل صدقي ، كانوا اعضاء في مجالس ادارة شركات فرنسية ، كذلك كان لبوتسي الوزير المفوض من قبل حكومة فيشي ـ والذي كان يمثل الجمهورية الفرنسية الثالثة قبل سقوطها ـ صلات واسعة جدا بالساسة المصريين وصلات اجتماعية بالارستقراطية المصرية ، كما كان مقربا الى حد بعيد جدا من فاروق . ومع ذلك فقد كان لدى بعض المعترضين وجهة نظر لها أهميتها وهي القلق على مصير مئات الطلبة المصريين الذين كانوا يتلقون العلم في فرنسا . وبدا ذلك كله في المعارضة ـ وبالذات من جانب الدستوريين ـ داخل مجلس الوزراء ازاء هذا القرار ، ورغم هذه المعارضة استطاع حسين سري ان يستخلص من مجلس الوزراء قرارا بقطع العلاقات .

حدث هذا وفاروق في رحلة في البحر الاحمر . واسرع احمد حسنين ـ رئيس الديوان الملكي آنذاك بالتدخل ونجح في اقناع حسين سري والوزراء بتعديل قرارهم من قطع العلاقات الى ايقافها بين فرنسا ومصر . ثم عاد فاروق من رحلته وعلم بما حدث في مجلس الوزراء والقى اللوم على صليب سامي وزير الخارجية .. لانه كان يجب ان يعترض على اقتراح رئيس الوزراء ـ واذا برئيس الديوان يبلغ وزير الخارجية بأن يلزم داره ، وحاول حسين سري حل الازمة مع فاروق واعتقد انه قد نجح في ذلك فطلب من وزير خارجيته استئناف عمله .. غير أن رئيس الديوان عاد واتصل بالوزير مرة أخرى وطلب منه ان يعتكف في منزله ـ وهكذا نشبت ازمة بين الوزارة والقصر ، وكان لا بد للوزارة من تقديم استقالتها في ٢ فبراير ١٩٤٢ .

ما سر هذا الموقف من جانب فاروق ؟ ..

السبب هو تقدير علي ماهر ورجاله في القصر لانتصار المحور في برقة بعد نزول قوات هتلر هناك ـ ووفق تقديرات بريطانيا فان مظاهرات الطلبة

التي خرجت في أول فبراير تنادي « الى الامام يا روميل » كانت تجري بتحريض بعض رجال القصر .

وفي حديث لسير والتر سمارت – المستشار الشرقي في السفارة البريطانية – بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، قال « نحن نعلم ان علي ماهر هو الذي « يقف وراء هذا المشهد ، وكان من المفروض ان الحكم سوف يسند اليه » (١) .

كذلك فوفق وثيقة المانية من وثائق وزارة الخارجية الالمانية – كان السفير الالماني في طهران قبل طرده في سبتمبر ١٩٤١ – يسأل السفير المصري يوسف ذو الفقار والد الملكة فريدة عن مكان علي ماهر وموقفه (٢) .

وكذلك فوفق وثيقة المانية اخرى ذكر السفير الالماني في طهران للسفير المصري انه يعلم ان فاروق يرحب بانتصار المانيا ، واقترح السفير الالماني أن يقيم فاروق صلة بالمحور عن طريق بوخارست وانقرة . والحقيقة ان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن فاروق كان يهدف من وراء هذه الازمات الى ابقاء الموقف برمته في يده تحت الظروف العسكرية غير المرجحة لكفة الحلفاء في الصحراء الغربية .. حتى اذا استطاع روميل ان يخترق وادي النيل – فان فاروق يمكنه الاحتفاظ بعلي ماهر لكي يتولى وزارة تستطيع ان تلتقي مع المحور وهي الفكرة التي كان علي ماهر نفسه يتحرك في اطارها في يونيو ١٩٤٠ وقت الازمة التي ادت الى استقالته .

وهل كان يعرف حسين سري او احمد حسنين مغبة الموقف الذي يتمسك فيه فاروق من انجلترا في تلك الظروف الدقيقة ؟ .

يبدو هذا – وان لم يكن واضحا لدى أحد – ان الامور ستسير على نحو ما حدث بالضبط في ٤ فبراير . والدلائل على ذلك واضحة . فمحمد حسين هيكل، وكان وزيرا للمعارف وزعيما لمجموعة الدستوريين في وزارة

---

1 — George Bilainkin: Cairo to Riyadh Diary.
2 — G. Zirk, The Middle East in the War. P. 202.

حسين سري – يذكر في مذكراته (الجزء الثاني) ما يلي :

« عرف الانجليز ما حدث مع وزير الخارجية واعتبروه عملا غير ودي ، وابلغوا رايهم ذاك الى سري باشا . وشعر سري باشا وهو مستشار الملك بجسامة التبعة الملقاة على عاتقه ، وذكر ما حدث من قبل لشاه ايران رضا بهلوي حين نحاه الحلفاء عن عرشه وابعدوه الى جزيرة سيشل واقاموا ابنه الشاب محمد رضا بهلوي على العرش مكانه . وخشي سري باشا ان تفاجأ مصر بمثل هذه المفاجأة التعسفية وهو رئيس وزرائها ، وبينه وبين الملك فاروق الى جانب ذلك ما بينهما من رابطة النسب. وقد افضى الي بمخاوفه هذه واخبرني انه صارح الملك بها » .

وكذلك احمد حسنين كان يبدو انه يتوقع اجراء عنيفا من جانب الانجليز – فمحمد حسين هيكل يقول في مذكراته مرة اخرى عن احمد حسنين « غير انني لقيته يوما غير مطمئن من ناحية الانجليز وموقفهم الى حد جعله عميق التفكير بادي التوجس » .



ولنحاول تتبع أحداث يومي ٣ و ٤ فبراير .

استقالت وزارة حسين سري في ٢ فبراير ، واستدعى الملك الزعماء السياسيين في محاولة لتشكيل وزارة قومية او ائتلافية – ولكن قبل ان يتم لقاء الزعماء السياسيين بفاروق في ٣ فبراير قابل السفير البريطاني سير مايلز لامبسون الملك وشكا من ان تعاون حسين سري باشا كان يحارب من بعض الجهات ، وان دعاية المحور لم تتوقف ، وان العناصر الموالية للمحور تتحرك في حرية ، وان الطلبة يشجعون على القيام بمظاهرات في صالح روميل – ولما كانت قوات المحور تتقدم في جبهة برقة .. فان الموقف العسكري مشحون بالاحتمالات الخطيرة على مصر « القاعدة الرئيسية » في منطقة الشرق الاوسط، لذلك فان السفير يصر على انه جريا « وراء التقليد الدستوري » على تشكيل وزارة ترضى عنها غالبية الشعب وتستطيع احكام احكام قبضة الموقف الداخلي .. فان السفير يطلب من الملك دعوة مصطفى النحاس الذي يحظى قطعا بتأييد غالبية الراي العام .

وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي أجبرت فيها بريطانيا تحت وطأة الحرب العالمية الى تلبية رغبة الجماهير المصرية .

ولقد رد فاروق على السفير البريطاني بأنه قد دعا الزعماء السياسيين بما فيهم النحاس لتشكيل وزارة ائتلافية . والواقع ان القصر كان مصمما على الا يدع الوفد وحده ينفرد بالحكم حتى لا يجد صعوبة في الاطاحة به اذا اقتربت قوات المحور من القاهرة .

والواقع ايضا انه حين التقى فاروق بالزعماء السياسيين كانوا جميعا (باستثناء النحاس) تراودهم فكرة الوزارة الائتلافية برياسة النحاس – فهي تضمن اشتراك الوفد وتحول دون انفراده بالحكم كما يريد القصر ، وتنسجم مع ما للوفد من اقلية في البرلمان . ولكن النحاس عند مقابلته لفاروق رفض تأليف وزارة ائتلافية .

وعلمت السفارة البريطانية – مؤيدة تماما من وزير الدولة للشرق الاوسط اوليفر ليتلتون – بمقابلات الملك مع قادة الاحزاب السياسية التي جرت بعد ظهر يوم ٣ فبراير ، وبرفض النحاس لفكرة الوزارة الائتلافية.. لذلك ففي الساعة السابعة من نفس اليوم دعا السفير البريطاني رئيس الديوان وابلغه انه علم ان النحاس لم يقبل تأليف وزارة ائتلافية ، وان انجلترا ترغب في ان يؤلف النحاس وزارة وفدية بحتة – فرد رئيس الديوان بأن المسألة لا تزال تبحث مع النحاس ورؤساء الاحزاب ، وان المباحثات جارية لتأميف وزارة قومية ، وان الملك واثق من ان وطنية الزعماء ستتغلب على كل شيء وسيقبلون النزول على رغبة البلاد .

ومن الواضح ان سير مايلز لامبسون – في ٣ فبراير – كان مفوضا من جانب حكومته لاجبار فاروق على تقبل وزارة وفدية . ووالتر سمارت يعبر عن ذلك بأن السفير كان لديه « تأييد كامل » من جانب الحكومة البريطانية .

ومن المؤكد كذلك ان الحكومة البريطانية في ٣ فبراير طلبت من السفير ان « يلوح باستخدام القوة أمام فاروق »

كذلك من المؤكد أن عاملا اساسيا في تشدد السفير كان موقف اوليفر ليتلتون وزير الدولة لشؤون الشرق الاوسط والذي كان شديد الكراهية لفاروق .

وفي صباح ٤ فبراير طلب السفير البريطاني مقابلة رئيس الديوان وسلمه انذارا نصه : « اذا لم اعلم قبل الساعة السادسة مساء ان النحاس باشا قد دعي لتأليف وزارة ، فان الملك فاروق يجب ان يتحمل تبعة ما يحدث » .

ولا بد ان السفير كان جادا في هذا الانذار ، ولا بد ان انجلترا كانت تعد من يحتل العرش مكان فاروق . والارجح ان الامير محمد علي ولي العهد وصديق الانجليز كان مرشحا لذلك . والوثائق تشير الى ذلك ، فوفق الاتصالات بين فاروق والمحور التي كانت تتم عن طريق الاتصال بين يوسف ذو الفقار سفير مصر في طهران وايتيل **Ettel** سفير المانيا في طهران – كان فاروق يشكو من الانجليز ومن الامير محمد علي «الصديق الوفي» لبريطانيا ، وان فاروق مهدد بفقدان عرشه ، وان الانجليز يرشحون الامير محمد علي للعرش . وجدير بالملاحظة ايضا ان سياسيا كبيرا مثل محمد حسين هيكل يذكر في مذكراته عن يوم ٤ فبراير ما يلي بالنسبة للامير محمد علي « لقد علمت ان الامير محمد علي ولي العهد دعي لحضور اجتماعنا بقصر عابدين ، فقيل لمن تحدث الى قصره ان الامير ليس بالقصر ولا يعرف احد مكانه . فهل لغياب سموه في هذه المناسبة الدقيقة معنى معين ؟ . واذا صح ان كان لغيابه ما قد يتبادر الى الذهن من المعاني فما عسى تكون الاحتمالات المتوقعة .... » – ومن المنطقي ان انجلترا لا تقدم انذارا الا وهي تحسب كافة النتائج التي قد تترتب عليه .

***

اسرع فاروق ازاء هذا الانذار بدعوة الزعماء السياسيين وبدا الاجتماع حوالي الساعة الرابعة بقاعدة مجلس البلاط في قصر عابدين ، وتألف الاجتماع من رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب ومن رؤساء الوزراء السابقين

ومن ممثلي الاحزاب ومن اعضاء هيئة المفاوضة في معاهدة ١٩٣٦ – وكان الحاضرون هم :

اصحاب المقام الرفيع

١ – شريف صبري باشا
٢ – مصطفى النحاس باشا
٣ – علي ماهر باشا

واصحاب الدولة

٤ – احمد زيور باشا
٥ – اسماعيل صدقي باشا
٦ – عبد الفتاح يحيى باشا
٧ – حسين سري باشا

واصحاب المعالي والسعادة

٨ – بهى الدين بركات باشا
٩ – احمد ماهر باشا
١٠ – حافظ رمضان باشا
١١ – محمد محمود خليل بك
١٢ – توفيق رفعت باشا
١٣ – محمد حسين هيكل باشا
١٤ – حافظ عفيفي باشا
١٥ – علي الشمسي باشا
١٦ – حلمي عيسى باشا
١٧ – محمود حسن باشا – كبير المستشارين الملكيين .

فلما اجتمع السياسيون – دخل فاروق ومعه رئيس الديوان والقى رئيس الديوان بيانا حول تطور الموقف بين اليوم والماضي والحاضر ، ثم تكلم

فاروق فقال : « انني مستعد فيما يتعلق بشخصي ان اضحي بكل شيء .. فلا شيء يعنيني ، غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها » .

ويبدو ان فاروق لم يكن جادا فيما قال ، وانه يعتبر مظاهرة هؤلاء السياسيين كافية لمواجهة السفارة البريطانية . واغلب الظن ان احمد حسنين هو المسؤول عن هذا التقدير الخاطىء للموقف – وان القصر لم يكن يتوقع جدية حقيقة لهذا الانذار بدليل انه قبله بسرعة لم تستغرق دقائق عندما جاءت الدبابات الانجليزية الى القصر في الليل .

غادر فاروق القاعة بعد كلمته الحماسية – وكان اول المتحدثين هو مصطفى النحاس – فأكد انه لم يكن يعلم بما حدث ، وانه يعترض على اقحام اسمه في الانذار البريطاني.. لكنه انقاذا للموقف يقبل تأليف الوزارة اذا طلب الملك منه ذلك . وساد الصمت لحظات – ثم تكلم احمد ماهر فناشد مصطفى النحاس ان يرفض تأليف الوزارة – وعاد النحاس فكرر ما ذكر من قبل من انه لم يكن يعلم بهذا الامر ، وانه لا يتلقى امرا بتأليف الوزارة الا من الملك – ومع ذلك فقد حذر النحاس المجتمعين بانه يشم رائحة الخطر في صيغة الانذار – ثم تلا ذلك زيور باشا الذي نصح بقبول الانذار كما نصح الهيئة ان تشير على الملك بذلك . « ولم يكن من المعقول ان توجه الحكومة البريطانية مثل هذا الانذار ثم لا ترتب على رفضه نتائج معينة قدرتها واعدت لها عدتها .. والنحاس باشا يعلم هذا كما نعلمه جميعا » .

وتقدم محمد حسين هيكل باقتراح تأليف وزارة قومية برياسة النحاس فرفض النحاس الاقتراح . ثم تقدم شريف صبري باقتراح يقضي بأن تتألف وزارة ادارية تحل مجلس النواب وتجري انتخابات جديدة – ومتى فاز فيها بالاغلبية الف النحاس وزارته الحزبية .

ثم تقدم البعض باقتراح ان يؤلف النحاس وزارة يشترك فيها كل حزب ولو بوزير واحد – وتجري هذه الوزارة الانتخابات .. ومتى اسفرت الانتخابات عن اغلبية وفدية عدل النحاس وزارته وجعلها حزبية صرفة – لكن النحاس رفض هذا الاقتراح ايضا .

ونتتبع رواية محمد حسين هيكل – قال ..

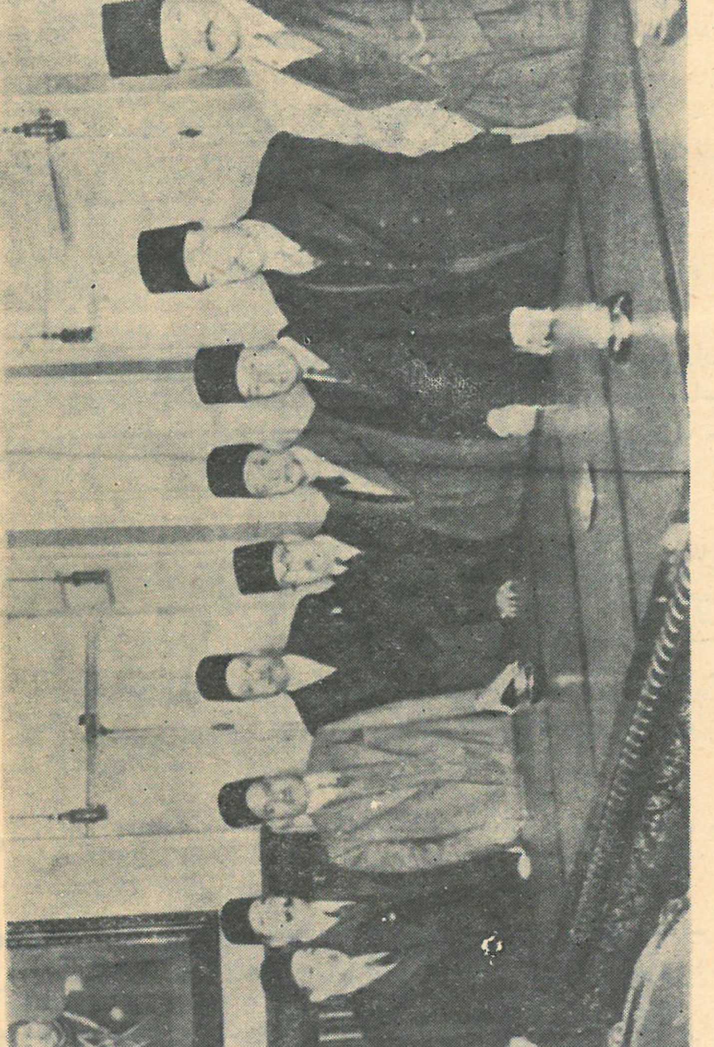
« استغرقت المناقشات في هذا الموضوع اكثر من ساعتين نبهنا بعدها حسنين باشا الى ان الموعد المحدد في الانذار وهو الساعة السادسة قد اقترب . وكنا قد اقتنعنا جميعا بأن المناقشة غير منتجة ولا مجدية ــ فالنحاس مصمم على ما قاله ــ فقد بدانا الحديث من انه يؤلف الوزارة اذا كلفه الملك بتأليفها مصمم على رفض كل اقتراح ليرضى عليه تفاديا للانذار . لهذا انتقلنا من البحث العملي لمواجهة الموقف بعد أن يئسنا من امكان انتاجه ــ الى بحث نظري في قيمة الانذار الفقهية ، ورأينا ان الانذار يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها ــ ووضعنا في ذلك قرارا مكتوبا . ولم يطل النحاس باشا التفكير حين تليت صيغة هذا القرار بل قال : انا موافق عليه ــ أوقعه معكم » .

وذهب احمد حسنين بقرار الزعماء الى السفارة البريطانية بعد ان طلب منهم الانتظار ريثما يعود . وحوالي الساعة السابعة عاد احمد حسنين من مقابلة السفير ليقول للزعماء ان السفير اجاب على القرار بقوله : سأوافيكم برأيي في الساعة التاسعة . وقد ابلغكم انني لا احضر وقد ابلغكم بنبأ آخر ــ ثم طلب احمد حسنين من الزعماء الانصراف بعد ان رجاهم ان يتركوا ارقام تليفوناتهم للاتصال بهم عند الحاجة .

وقبيل الساعة التاسعة بقليل ــ حضر السفير ومعه جنرال ستون قائد القوات البريطانية في مصر ، وفي صحبتهما عدد من الدبابات والعربات والعربات المصفحة التي حاصرت القصر من جميع الجهات ، وتوجه السفير وستون ومعهما عدد من الضباط البريطانيين المسلحين الى مكتب فاروق واجتمعا به وكان معه احمد حسنين ــ ولم يستغرق الاجتماع اكثر من عشر دقائق حتى كان فاروق قد قبل الانذار بدعوة النحاس لتكوين وزارة وفدية ــ ثم انصرفوا .

وعندئذ دعي الزعماء للاجتماع مرة اخرى ــ ونروي مرة اخرى رواية محمد حسنين هيكل عن الاجتماع الثاني .

« فلما علم الملك ان جمعنا قد اكتمل ــ دخل الينا وجلس في صدر المكان وجلس كل منا حيث كان في اجتماعه الاول ، ثم وجه الملك الكلام الى النحاس قائلا انني اكلفك يا نحاس باشا بتأليف الوزارة واطلب اليك ان



الوزارة الوفدية التي الفها النحاس باشا بعد حادث ٤ فبراير

يكون حكمك قوميا لا حزبيا كما أطلب اليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأنني عهدت اليك بتأليف الوزارة .. وعند سماع النحاس لهذه العبارة قال : انني اتلقى الامر من جلالتكم بتأليف الوزارة ، ولا ارى ضرورة لابلاغ السفير هذا الامر . فكرر الملك : لكنني أرى ضرورة في ان تمر بالسفارة وتبلغ السفير ما طلبت اليك ان تبلغه اياه .. »

عند ذلك قال الدكتور ماهر موجها القول الى النحاس : انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد ان رأيت الدبابات بعيني راسك » .

« وهنا اعترض الملك قائلا : بل انا الذي اكلفه بتأليف الوزارة » .

« وقال النحاس : انا لم ار دبابات ولا حرابا — وانا اؤلف الوزارة بأمر جلالة الملك — وكرر : نعم انا لم ار دبابات ولا حرابا .. فقال اسماعيل صدقي : نعم يا باشا ، انك جئت متأخرا بعد ان انصرفت الدبابات حتى لا تراها .. اما نحن جميعا فقد رأيناها ساعة جئنا الى القصر » .

ولم يكن اسماعيل صدقي دقيقا في هذا ، فمحمد حسين هيكل يذكر انه هو نفسه حين حضر كانت الدبابات قد انصرفت وان النحاس حضر بعد هيكل بنصف ساعة ولعل من الملاحظ اننا استعنا برواية محمد حسين هيكل — نائب رئيس الاحرار الدستوريين — والمعروف بعدائه للوفد حول ما حدث اجمالا في اجتماعي ٤ فبراير .. ولكن ما حدث في ٤ فبراير يثير عدة تساؤلات .

● ما مدى الدقة والامانة في رواية محمد حسين هيكل عما دار في الاجتماعين يوم ٤ فبراير ؟.

● ما هي المعلومات التي لدينا عن حادثة الدبابات ومحاصرة قصر عابدين ، وماذا دار بين الملك من ناحية والسفير من ناحية أخرى ؟.

● ما هي على وجه التحديد مسؤولية القصر في حادث ٤ فبراير ؟.

● ما هي مسؤولية الوفد في هذا الحادث — وسيرتبط بهذا التساؤل تقييمنا للحادث ؟ .

وجهة نظر السفارة .. ووجهة نظر القصر

● هل كانت هناك أوراق أرسلها صالح حرب عن بعض الخطط العسكرية الانجليزية وعثر عليها في مقر القيادة العسكرية الايطالية في بني غازي ! .

● عرض لشهادة النحاس وشهادة هيكل والمحضر الذي كتبه كبير المستشارين والحقيقة الضائعة بين الكل .

ان التعرف الدقيق على كافة الاتجاهات والنزعات التي اثيرت في الاجتماعين بين الملك والزعماء السياسيين — ليس بالامر السهل كما يبدو لاول وهلة — فالصحف المصرية كلها يوم ٤ فبراير او ٥ فبراير او حتى في اليومين السابقين على ٤ فبراير لا تلمس شيئا ذا اهمية .. لانها بسبب الرقابة المفروضة عليها طوال الحرب العالمية الثانية لا تذكر سوى اخبار تردد الزعماء على القصر الملكي ، وتردد السفير البريطاني عليه .. ولو ان القارىء يستطيع ان يلتقط خبرا هاما عن اجتماع الهيئة السعدية وهيئة الدستوريين عقب استقالة وزارة حسين سري مباشرة في ٢ فبراير وان الهيئتين قررتا التمسك بالبرلمان القائم في ذلك الوقت .. لكن الصحف كلها على كل حال لا تنقل بالمرة حقيقة ما كان يحدث ..

وطوال الحرب حرصت كل الاطراف ، حتى بعد اقالة وزارة مصطفى النحاس سنة ١٩٤٤ ، على ان تتجنب الخوض في احداث ٤ فبراير.. ومن ناحية اخرى لم يحدث ان سجل محضر رسمي لهذين الاجتماعين . ومن ثم كان الاختلاف والتضارب في رواية كل طرف حين اخذوا يناقشون احداث ٤ فبراير بعد انتهاء الحرب .

وكان مصطفى النحاس هو الذي بدأ هذه العاصفة حين تحدث في خطابه في ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ ، كما كانت عادة رئيس الوفد ، عن حادث ٤ فبراير . واثر خطابه بدات معركة في الصحف بين صحيفتي الوفد المصري والبلاغ باسم الوفد من ناحية ، والدستور (لسان حزب السعديين) والسياسة لسان الدستوريين والكتلة لسان حزب الكتلة الوفدية .. استمرت طوال شهر نوفمبر .

والملاحظ حول هذا التراشق بين الصحف :

أولا ـ ان النقاش كان بعيدا عن الموضوعية والدراسة الهادئة من الجانبين بحيث يمكن القول في اطمئنان انه يتعذر على المؤرخ ان يتخذ مما كتب ما يفيد تبين الحقيقة ، وان الحملة من جانب الصحافة المعادية للوفد كانت تستهدف استخدام حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، لطعن الوفد والقضاء عليه .. فهي مناقشات عصبية لا تفيد الباحث عن الحقيقة شيئا .

ثانيا ـ .. ثم يخرج الباحث من قراءة هذه المقالات المتشنجة بحقيقة لا ريب فيها وهي ان الاحزاب المعادية للوفد قد فشلت تماما في ان تقدم دليلا على ادانة الوفد ، او مصطفى النحاس .

ووسط هذا التراشق والاتهامات نشر محمود حسن باشا (كبير المستشارين الملكيين والذي حضر الاجتماعين الاول والثاني في ٤ فبراير) في الاهرام (٢٢ نوفمبر ١٩٤٥) ما اسماه محضر الجلستين . وعلى الرغم من انه لم يوقع هذا المحضر ، ولم تشر الاهرام الى اسمه عند نشر هذا المحضر ، فان المناقشات التي تلت ذلك في الصحف كشفت عن اسمه وعرفه الجميع .

ولا يختلف محضر جلستي اجتماع ٤ فبراير كما أورده محمود حسن باشا كثيرا عما كان معروفا وعما ذكره محمد حسين هيكل بعد ذلك في مذكراته . وواضح من صياغة صاحب المحضر مجاملته البارزة للملك فاروق . والامثلة على ذلك كثيرة في المحضر . مثلا « ثم وقف الملك فوقف الجميع تعظيما لجلالته ، وترك الجلسة تشيعه القلوب بالمحبة والاجلال وترقبه العيون بنظرات الاعجاب والتقدير» . ثم قوله في موضع آخر: «وبعد برهة قصيرة شرف الملك تحيط به المهابة والعظمة » الى آخر ذلك .

ولا يحمل المحضر ما أشار اليه اكثر من مرة من «مهابة» الملك فحسب. بل ان المحضر فيه تحامل واضح ضد النحاس في مواقف متفرقة : فنسب الى احد الحاضرين قوله «اني لا اظن ان الانجليز يرغبون في فرض وزارة النحاس باشا فرضا الا اذا كانوا على علم مقدما بأن رفعته سيقبل تشكيل الوزارة » . ثم يقول حول الاجتماع الثاني ان فاروق ذكر للنحاس « انه يستطيع ان يعتمد على مساعدة السفير البريطاني الذي وعد بذلك » .

كما يعود فيقول انه عندما ذكر احمد ماهر جملته المعروفة بأن النحاس

يتولى الحكم على أسنة الرماح البريطانية « سرى بذلك عن نفوس الحاضرين وترجم بهذه العبارة القوية عما يجيش في صدورهم » .

ومع ذلك فالمحضر المذكور يحمل ـ وبخلاف تقرير محمد حسين هيكل ـ أهم ما كان في موقف الاجتماعين وهو تحميل النحاس لوزارات الانقلاب من ١٩٣٧ الى ١٩٤٢ مسؤولية تدهور الموقف حتى وصل الى ما حدث في فبراير ١٩٤٢ .

وما ان نشر محمود حسن محضر جلستي ٤ فبراير في جريدة الاهرام في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٥ ـ حتى أخذت صحف الوفد تتصدى له وتشكك في صلاحيته القانونية او الشرعية كمحضر بالمعنى المفهوم ـ وكان هذا هو مجمل مقال عزيز فهمي في مقال تحت عنوان « وانت ايها القانوني الكبير » (١) بيد ان أهم رد من جانب الوفد على هذا المحضر كان هو رد مصطفى النحاس نفسه في جريدة الاهرام تعليقا على ذلك المحضر (٢) . وما ذكره النحاس في هذا الرد لا يضيف جديدا ، ولكنه بالتأكيد يشكك في دقة هذا المحضر « فالقانوني الكبير قال ان المجتمعين بعد ان انتهى رفعة حسنين باشا من تلاوة المذكرة التي أمر جلالة الملك بتلاوتها ، وبعد انصراف جلالته ... قطع هذا السكون المرحوم احمد ماهر باشا بقوله .. وليس صحيحا ان المرحوم احمد ماهر باشا كان اول المتكلمين ـ ولكني انا الذي بدأت الكلام عقب انصراف جلالة الملك .

وما يقوله النحاس هنا يتطابق مع ما ذكره محمد حسين هيكل ثم يقول مصطفى النحاس في بيانه « وذكر القانوني الكبير اني وافقت بعد تردد على الاقتراح الخاص بالاحتجاج على هذا الانذار ـ وهذا ايضا غير صحيح .. اذ اني وافقت عليه بلا تردد وكنت اول الموقعين على هذا الاحتجاج .

وهذا ايضا يطابق رواية هيكل حول الموضوع . ثم يمضي النحاس في بيانه فيقول ان المحضر ايضا قد ذكر عن الجلسة الثانية ان الملك طلب من

---

١ ـ «المصري» ٢٤ نوفمبر ١٩٤٥ .
٢ ـ «الاهرام» ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥ .

مصطفى النحاس بعد ان كلفه بتأليف الوزارة ان يمر « على دار السفير البريطاني وابلغه اني كلفت بتشكيل الوزارة لانه طلب ذلك الى جلالته » ، وذكر النحاس في تعقيبه ان هذا غير صحيح ، فالملك حقيقة قد طلب منه ان يمر على السفارة ليبلغها ولكنه ـ الملك ـ لم يذكر ان السفير قد طلب ذلك .

وهنا ايضا تتفق رواية النحاس مع ما ذكر هيكل في مذكراته . ثم يقول النحاس ان المحضر يذكر ان الملك قال لمصطفى النحاس « اني أستطيع ان اعتمد على جلالته في تسهيل الامور وان اعتمد ايضا على السفير البريطاني الذي وعد بذلك ، واكد مصطفى النحاس في بيانه صحة الشطر الاول من كلمة الملك .. لكنه أنكر بشدة ان الملك قال انه يستطيع الاعتماد على السفير البريطاني » .

ونود ان نفرغ من هذا الى ان المقارنة بين رواية محمد حسين هيكل عن جلستي ٤ فبراير وبين محضر محمود حسن تظهر ان ثمة اختلافا بين الروايتين الى حد ما ، وان رواية هيكل اقرب كثيرا مما ذكره مصطفى النحاس في رده على محمود حسن . ولما كان هيكل عدو الوفد فليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنه عمد الى الدفاع عن مصطفى النحاس ، وهذا يدفعنا الى الخروج بنتيجتين :

اولا ـ ان محضر محمود حسن باشا في صياغته وترتيب ما دار من الكلام ينطوي على تحامل واضح على النحاس .

ثانيا ـ ان رواية محمد حسين هيكل اقرب الى الحقيقة لما حدث في الاجتماعين . ولعل كل ما يعيب رواية هيكل ـ وان كان ذلك المأخذ لا يوجد في رواية محمود حسن ـ ان مصطفى النحاس في الاجتماعين قد حمل وزارات واحزاب الانقلاب منذ ١٩٣٨ مسؤولية ازمة ٤ فبراير . والواقع ان المؤرخ لا يملك الا ان يتعجب من اخفاء هيكل هذه الحقيقة في روايته.. اذ ربما يكون السبب في ذلك انه رجل حزب الاحرار الدستوريين وان الدستوريين بالتالي يتحملون مسؤولية الموقف بسبب اشتراكهم بأربعة وزراء في الوزارات المتعاقبة منذ ١٩٣٨ حتى ١٩٤٢ .

والحقيقة ان صورة ما حدث في الاجتماعين لا يمكن ان تكتمل الا بوضع

رواية مصطفى النحاس موضع الدراسة حول هذين الاجتماعين . ولقد جاءت وجهة النظر في خطابه يوم ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ ومن رواية النحاس حول هذا الموضوع يفهم ان النحاس كان حريصا على تأكيد عدة نقاط .

اولا ـ انه كان واضحا في حديثه في الاجتماعين انه يحمل وزارات الانقلاب منذ ١٩٣٨ حتى ١٩٤٢ مسؤولية ازمة ٤ فبراير ، لكن لما كانت هذه الوزارات هي وزارات القصر .. فان اتهام القصر نفسه كان مستترا في طي كلام النحاس وان لم يجرؤ النحاس على ذكره لا في الاجتماعين ولا في خطابه في ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ .

ثانيا ـ اكد النحاس انه لم يكن يعرف شيئا عن ضغط الانجليز على الملك ـ وبذلك نفى عن نفسه فكرة التآمر المسبق مع الانجليز ضد القصر ، وظل النحاس بعد ذلك يتمسك بهذا النفي (وسوف نعود الى مناقشة هذا الادعاء من جانب النحاس حين نعرض لمسؤولية الوفد في الازمة) .

ثالثا ـ أكد النحاس ان الدافع الاساسي وراء موقف الزعماء السياسيين الاخرين كان رغبتهم في الاشتراك في الحكم فقط .

رابعا ـ أكد النحاس ان موقفه من رفض الوزارات الائتلافية كان معروفا جيدا داخل الوفد ولدى الاحزاب المعادية للوفد ولدى القصر ـ فقد سبق له ان رفض وزارة ائتلافية في محادثات كفر عشما عام ١٩٤٠ أثر استقالة وزارة علي ماهر ـ وكان الانجليز يرغبون منذ ذلك الوقت في عودة الوفد كما يتضح من تصريح وزير الخارجية البريطانية في مجلس اللوردات في ١١ يوليو ١٩٤٠ .

خامسا ـ ذكر النحاس انه ـ وان كان مستعدا دون تردد في توقيع الاحتجاج ضد الانذار ـ الا انه حذر الحاضرين في الاجتماع الاول من النتائج التي قد تترتب على هذا الرفض . ولقد أوضح النحاس وجهة نظره حول هذه النقطة الاخيرة مرة اخرى في الشهادة التي أدلى بها في قضية مقتل امين عثمان(١) فقال عن الاجتماع الاول « قالوا نكتب احتجاج قلت طيب .. لكن قبل الاحتجاج ابدي رأيي كوطني ومجرب وخبير بأعمال

---

١ ـ المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية : لطفي عثمان .

الانجليز . يجب ان نبحث ان كان هذا الانذار تهديديا او تنفيذيا . والبيان الذي القي علينا من جلالة الملك يفهم منه ان هذه الحالة تنفيذية لا تهديدية كما حصل في حوادث أخرى » .

ثم يقول انه عندما حضر الملك « قلت لجلالته يجب ان اصارحكم بحاجة وهي ان هذا الاحتجاج كويس ولكن يودي بالبلد والعرش ، ويمكن ان يكون نكبة على العرش وعلى شخص جلالتكم » .

والواقع ان لهذا الكلام من جانب النحاس اهمية بالغة ليس فيما يتعلق بموقف النحاس .. بل اعتقد فيما يتعلق بموقف القصر . فيبدو ان القصر كان يقدر ان الانذار تهديدي وليس تنفيذيا ، وان القصر لذلك لن يرى ان موقفه العنيد سيؤدي الى فشل الضغط البريطاني. لذلك حين تطور الموقف بين الساعة السادسة والساعة التاسعة على نحو يؤكد بأن الانذار كان تنفيذيا وليس تهديديا خارت قوى فاروق واستسلم في دقائق وضاعت في الهواء كلمته الجوفاء للزعماء السياسيين بأنه لا يبالي بما يحدث له شخصيا وان ما يهمه هو كرامة مصر وسيادتها .

اما لماذا أصر القصر على رفض وزارة وفدية بحتة ، فمرده كما ذكرنا ان القصر لم يكن يود ان يلقي بالموقف برمته في يد خصومه الوفديين ، وانه كان يريد الاحتفاظ بشيء كبير من السلطة عن طريق وزراء الاحزاب الاخرى حتى يستطيع ان يطيح بحكم الوفد اذا اخترق روميل الدلتا نحو القاهرة .

اما لماذا أصر رؤساء الاحزاب الاخرى على وزارة قومية . فمما لا شك فيه انهم كانوا يخشون من وزارة وفدية تحل برلمانهم (الذي عاشوا عليه منذ ١٩٣٨) ومن المعروف ونشرته الصحف في ٢ فبراير ان حزبي السعديين والاحرار الدستوريين قررا التمسك بالبرلمان القائم . غير انه من الانصاف — من ناحية اخرى — ان نذكر ان بعض رؤساء الاحزاب والسياسيين في الاجتماع الاول في ٤ فبراير كانوا يرون ان تشكيل وزارة قومية يعتبر استكمالا لمحاولات الملك في تكوين مثل هذه الوزارة قبل ان يقابله السفير البريطاني في ٣ فبراير ويطلب اليه تكليف النحاس بتأليف وزارة برياسته .. وزارة يرضى عنها الوفد . ولذلك فان تأليف وزارة قومية تتمخض عن الاجتماع الاول يمكن اعتباره استكمالا لاتجاه السراي

متجاهلا هذا الانذار البريطاني .

اما لماذا تمسك الوفد بوزارة وفدية ، ورفض فكرة الوزارة القومية ، فأمر من السهل فهمه . ذلك ان تجربة الوفد في الوزارة القومية منذ ١٩٢٨ كانت مريرة . وهذه مسألة كان يرددها النحاس دائما وهو يسترجع مؤامرات وتكتلات الاحزاب داخل الوزارة وضده .. حتى اقترنت سياسة الوفد بعد ١٩٢٨ برفض فكرة الوزارة القومية .. واصبح هذا من الخطوط الرئيسية في سياسة الوفد المعروفة تماما لدى الجميع .

وحتى في وزارة الوفد الاخيرة (١٩٥٠ — ١٩٥٢) — رغم ان هذه الوزارة الوفدية الاخيرة كانت بمثابة شهر العسل في العلاقات بين فاروق والوفد — طلب فاروق من النحاس ان يكون محمد حيدر وزيرا للحربية ورفض النحاس .. لان حيدر ليس وفديا .

وليس خافيا ان الوفد كان مطلوبا للحكم من جانب انجلترا بعد سقوط وزارة علي ماهر في يونيو ١٩٤٠ — فقد صرح لورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا في مجلس اللوردات في ١١ يوليو ١٩٤٠ بما يلي « وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان في الامكان اشتراك الوفد في الحكومة الجديدة» ، ولا بد ان هذا التصريح يعني ان الانجليز قد طلبوا فعلا من الملك اشتراك الوفد في الحكم . ولم يكن لدى الملك مانع في ذلك .. ولكنه يرفض انفراد الوفد بالحكم .

ويذكر المؤرخ المصري المرحوم عبد الرحمن الرافعي (١) ما يلي : «أوفد جلالة الملك الى مصطفى النحاس ، وكان قد توجه الى كفر عشما بالمنوفة — وكيل الديوان الملكي عبد الوهاب طلعت — وعرض عليه تأليف وزارة قومية برئاسته فاعتذر بحجة ان تجربة الوزارة الائتلافية قد فشلت في عهد السلم — فأحرى بها ان تفشل والحرب قائمة وحجته الحقيقية انه لا يريد ائتلافا وانما يريد الوزارة من اعضاء حزبه دون سواهم وهي شنشنة تعرفها الامة عنه » .

---

١ — في الثورة المصرية — الجزء الثالث — ص ٨٥ .

ومن الانصاف للحقيقة التاريخية ان نذكر ان النحاس تحت ضغط الحزب كان يرفض الوزارة الائتلافية لانها تحول دون تولي اكبر عدد من الوفديين للمناصب الوزارية وما يليها . ولقد كان النحاس يردد في قلق : «رجالنا قد تعبت» .

وعلى ذلك وقبل ان يبدو في الجو موضوع الانذار البريطاني كان الوفد ـ للاعتبارات السابقة ـ يتمسك بأن تكون وزارته وفدية لحما ودما ، وذلك كان معروفا منذ أواخر العشرينات . ولم يغير قيام الحرب العالمية الثانية من موقفه بدليل ما حدث في صيف ١٩٤٠ .

... ثم اذا كان النحاس في الاجتماع الاول للرابع من فبراير قد حمل على الوزارات والاحزاب التي اشتركت في الحكم منذ ١٩٣٨ ، وحملها مسئولية تدهور الموقف في فبراير ١٩٤٢ ـ فكيف يقبل النحاس الاشتراك في الحكم مع من اتهمهم بانهم السبب في تدهور الموقف .

والآن ـ ماذا حدث بالضبط حوالي الساعة التاسعة من مساء ٤ فبراير ـ حين توجه السفير البريطاني ومعه الدبابات الى قصر عابدين .. وحتى خروجه من القصر وانصراف الدبابات البريطانية ؟.

الروايات متضاربة حول هذا الموضوع ، والمعلومات قليلة . ونحن نعلم ان احمد حسنين رئيس الديوان الملكي آنذاك كلف عددا من موظفي القصر الذين شاهدوا الحادث بكتابة محضر للحادث .. وقد كتب بالفعل .

ومرة اخرى لم يصدر بيان من الجانب المصري او من الجانب البريطاني حول هذا الموضوع لا في حينها ولا بعد ذلك ، لذلك فان اعتمادنا في هذا الصدد سينبني على ما كتبه بعض الذين عنوا بهذا الحادث وعلى وجه التحديد الصحفي الانجليزي جورج بلانكين المحرر السياسي لجريدة الديلي ميل . ففي عام ١٩٤٧ زار هذا الصحفي منطقة الشرق العربي ثم كتب في عام ١٩٥٠ كتابه Cairo to Riyadh Diary .

وعنى بلانكين عناية خاصة بالتحقيق في حادث ٤ فبراير ، واتبع منهجا

مقبولا في هذا التحقيق . استمع الى وجهة نظر السفارة البريطانية ثم الى وجهة نظر القصر ، ثم وضع اخيرا ما استطاع ان يصل اليه من حقائق من خلال مقابلات متعددة مع عدد من الشخصيات المصرية والاجنبية .

★★★

١ ـ وجهة نظر السفارة البريطانية

في ٨ ابريل ١٩٤٧ ـ قابل بلانكين الشخصية التي اكتشف انها اخطر من في السفارة البريطانية في القاهرة ، وهو سير والتر اسكندر سمارت، الذي كان يشغل منصب السكرتير الشرقي في دار المندوب السامي البريطاني (ثم السفارة) منذ أوائل ١٩٢٦ . وكان الانجليز واصدقاؤهم في مصر يصفونه بأنه الرجل الذي يعرف كافة خبايا الموقف والذي «يصنع السياسة البريطانية في مصر» ولكن الوطنيين المصريين يبغضونه ويسمونه «الاستعماري الرهيب الذي طالما مارس اعتداء على حرية الشعب المصري. فمثلا ابلغني احد كبار موظفي الدولة المصرية انه خلال الحرب أصر سمارت على ان تعود الى السفارة النسخة الوحيدة عن تقرير بيفردج الذي تحمس المصريون لترجمته ، وعلى ان توقف الترجمة فورا» .

ويقول بلانكين عن سمارت «.. وبسبب معرفته باللغة وكذلك الاصطلاحات المحلية اكثر من اي سفير عابر فقد كانت مهمة السكرتير الشرقي ان يرسم صورة واضحة ومفصلة عن الاوضاع الداخلية في مصر. لذلك فهو الذي يشرح اتجاهات الصحافة المصرية وهو الذي يذهب لمقابلة الزعماء المحليين من الذين لهم وزن ليتباحث معهم في الاتجاهات المقبلة والتطورات » .

وكان سمارت ، كما يصفه بلانكين «طويلا شاحبا يتكلم في حذر شديد ونظراته غير مستقرة من خلال منظاره . وكان ينكمش دائما في حجرته التي يغلقونها بعناية اثناء غيابه المؤقت في مهمة ما وفي مكان ما في القاهرة . وكانت القضبان الحديدية على نافذته تشيع جو السجون حول

الحجرة» . ولقد تحدث سمارت مع بلانكين عن حياته فذكر انه ذهب من كليفتون الى كلية «المسيح» بجامعة كمبردج ليدرس اللغات الشرقية فدرس الفارسية ثم عين في عام ١٩٠٩ في منصب نائب قنصل في طهران ثم انتقل الى تبريز ثم طنجة ثم نيويورك (١٩١٧ – ١٩١٩) ، ثم سالونيك فحلب فبيروت ودمشق حتى استقر به المقام بالقاهرة كسكرتير شرقي بالسفارة ورجلها الحقيقي . ولذلك فان بلانكين يعتقد ان مسئولية كبيرة لحادث ٤ فبراير تقع على عاتق سمارت ونفوذه في السفارة .

ولقد تحدث سمارت عن حادث ٤ فبراير فقال انه يعتقد ان سوء الحظ قد لازم بريطانيا لان فاروق كان عليه ان يترك بريطانيا في الوقت الذي كان يتلقى فيه تعليمه في بريطانيا .. وتحت تأثير رائده الذي كان مسئولا عنه .

ثم انتقل حديث سمارت فجأة الى حكاية اختراق الدبابات البريطانية لقصر عابدين يوم الاربعاء ٤ فبراير . قال سمارت «انني لا اريد ان أبرر هذا التصرف بالضرورة .. ولكنني أود ان اشرح خلفية الحادث . فلقد كان الملك يتلقى نصائح علي ماهر وكان من المستحيل وجود حكومة تترك الاشتغال بالسياسة في ظروف ازمة دولية كبرى . فمثلا على الرغم من ان سري باشا كان في السلطة – منذ نوفمبر ١٩٤٠ حتى فبراير ١٩٤٢ – فقد وجد صعوبة كبرى في اغلاق المفوضية الفرنسية التابعة لفيشي التي كانت تعمل علانية في القاهرة ضد جهود الحلفاء . واخيرا اقدمت الوزارة على اغلاق المفوضية الفرنسية وغضب فاروق غضبا عنيفا الى حد اضطر معه سري باشا الى تقديم استقالته في ٢ فبراير . وللمرة الثانية كان روميل يتقدم بسرعة نحو مصر وسقطت بنغازي . وكانت غالبية المصريين تعتقد ان الانجليز سينهزمون ، وخرجت المظاهرات تطوف بأسوار قصر عابدين هاتفة «يحيا روميل» . وتذكرنا في هذه الآونة ان الجنرال ويفل حين كان يتقدم بسرعة في آخر مرة عام ١٩٤١ عثرنا في مركز القيادة العسكرية الايطالية على نسخ من اوراقنا . وكانت هذه الاوراق تطابق الرسائل التي ارسلناها الى وزير الحربية (صالح حرب) في وزارة علي ماهر . وبالاضافة الى ذلك فان مسألة طرد الايطاليين المقيمين في مصر لم يكن امرا سهلا .. اذ لم يتم ذلك الا بعد ١٤ يوما من اعلان ايطاليا الحرب في عام ١٩٤٠ .

وفي فبراير ١٩٤١ – كنا نمر بأحلك لحظات الحرب – فقد سقطت وزارة ولم تحل محلها وزارة اخرى ، وكنا نقدم هذا الاقتراح او ذاك ولكنها كانت ترفض من الملك .

كيف كان يتم الاتصال بالملك ؟.

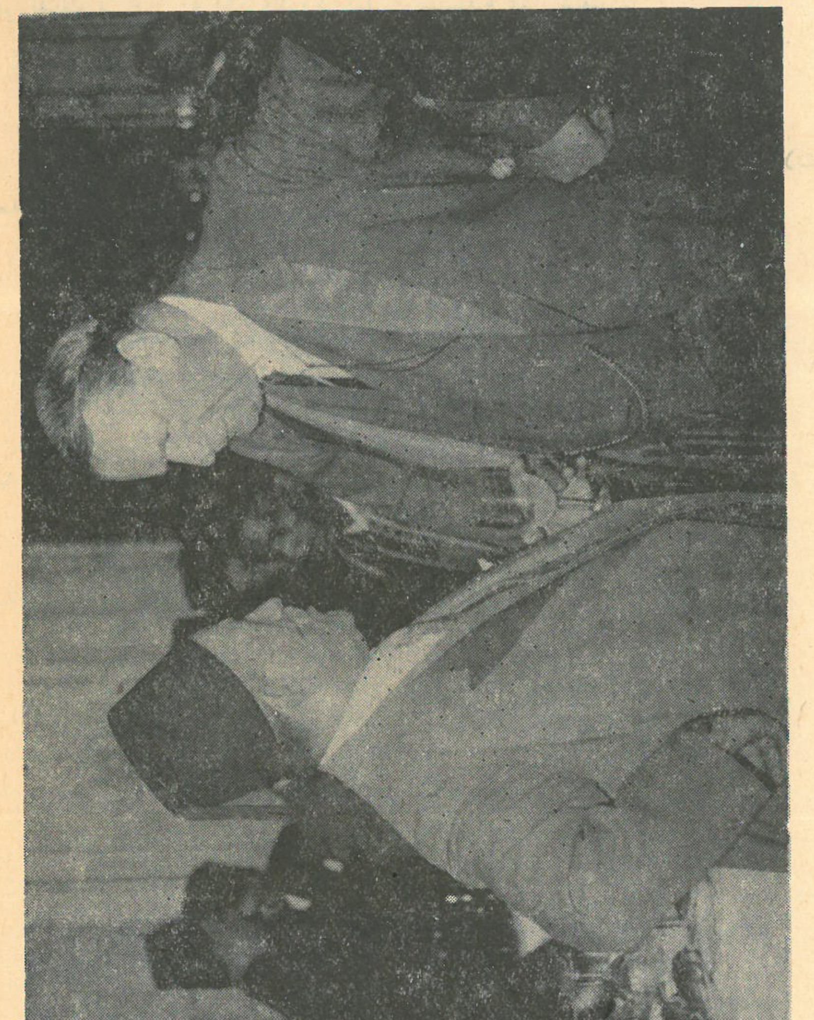
عن طريق احمد حسنين رئيس الديوان الملكي .

ثم يمضي سمارت في روايته قائلا «لقد رفض الملك كل العروض، وكان هناك فراغ خطير ، فالحكومة القائمة لا تملك سلطة حقيقية او مسئولية . واستمر ذلك الموقف اربعة ايام : السبت والاحد (اول فبراير) والاثنين والثلاثاء . وكنا نعلم ان علي ماهر يقف وراء هذا المشهد .. وانه سيتولى الحكم ، وكان لدى سفيرنا سلطة مطلقة من لندن للتحرك» .

٢ – رأي رجال القصر

في ٩ ابريل ١٩٤٧ زار جورج بلانكين قصر عابدين يستمع الى رواية حسن حسني سكرتير الملك الخاص «وكان حسن حسني بك يبدو كأحد المستشارين بشارع هارلي بلندن ، يتحدث في هدوء وثقة وتواضع . قال لي: ان الملك فاروق ربي على العادات الانجليزية. ومربية اولاده انجليزية.. وهو نفسه كانت مربيته انجليزية . وكانت الانجليزية لغته الاولى ، وقد استمرت الكتب الانجليزية تفد الى القصر من مكتبة سميث بجوار كوبري بونتي ، وكان فاروق يتردد على هذه المكتبة ابان تعليمه بانجلترا . لقد كان فاروق انجليزيا في تواضعه وله في ذلك حكايات كثيرة . ففي مرة بينما كان الملك في عربته وجد ضابطين بريطانيين وقد بدا انهما ضلا الطريق فتوقف الملك بعربته وطلب منهما الركوب . وأرادا معرفة شخصيته فأجابهما: «انني القائد العام للجيش المصري» . وظن احد الضابطين انه يهزأ بهما فقال «وانا مونتجومري» وقال زميله «وانا ويفل» . فلما وصلا القاهرة ادرك الضابطان ان السائق هو الملك . وفي اليوم التالي توجها ليوقعا في سجل التشريفات الملكية» .

ولما سأله بلانكين عن حادث الدبابات قال حسن حسني بك انه بكى في



النحاس باشا والسفير البريطاني

٤ فبراير كما لم يبك من قبل «لقد اعطى الملك اوامره الى الحرس الملكي بنفسه عن طريق التليفون بعدم المقاومة حتى لا تراق دماء عبثا» وعن اصل النزاع ـ قال حسين حسني بك «انه في يوم الثلاثاء استدعى الملك النحاس وطلب منه تشكيل وزارة ائتلافية ، وكان الاعتقاد انه من الممكن تأليف وزارة ائتلافية .. لكن الانجليز كانوا يريدون وزارة وفدية بحتة وان يختار النحاس وحده اعضاء الوزارة .

وفي نفس اليوم قابل الملك الزعماء الآخرين وحدد موعدا لمقابلة مكرم عبيد الذي كان صاحب نفوذ كبير على النحاس .. فقد كان الاعتقاد في القصر أن وزارة ائتلافية تناسب الموقف في البلاد في ذلك الوقت .

ان النظرية التي اشاعها لورد كيلرن عن ان الملك يرغب في تأليف وزارة يراسها علي ماهر لا اصل لها . لانني سألت الملك عن ذلك في حينه فقال: «ليس هذا وقت علي ماهر ، وليست لدي فكرة عن ذلك اطلاقا» .

وكانت هناك ازمة في الغذاء . وكان المتظاهرون يطالبون بالخبز وأمر الملك بتوزيع ارغفة العيش من القصر . كذلك امر بأن قمح البلاد يجب ان يباع الى الحكومة لحل ازمة الجوع . ثم يقول عن حادثة الدبابات «وقبل التاسعة ببضع دقائق وجدنا جميع الطرق الموصلة الى القصر قد امتلأت بالقوات البريطانية واللوريات تطوف بالناحية وكذلك العربات المصفحة . لقد حوصر القصر» .

ودخلت ثلاث دبابات من الابواب . وكان احد الضباط قد امر بكسر الباب الحديدي الرئيسي ، وعلى اثر ذلك دخلت الدبابات .

ونزل كبير الامناء اسماعيل تيمور باشا حين وصل اللورد كيلرن ليقوده الى الطريق لكن كيلرن ازاحه جانبا قائلا انا اعرف طريقي ، وكان يتبعه ستة او سبعة ضباط .. كما كان معه ليفتننت جنرال ستون الذي كان قد عين حديثا قائدا عاما للقوات البريطانية في مصر . وكان الضباط يحملون مسدساتهم على جوانبهم ، وكان الملك مع حسنين في حجرة مكتبه في الدور الاول ، وكان الملك هادئا محتفظا بوقاره ... واغلبنا شعر بالفخر لذلك .

ولم يقتحم الضباط البريطانيون حجرة المكتب ، بل ظلوا خارجها . وبدأ الملك الحديث بابداء بعض الملاحظات حول الموقف ، ثم قال ان في امكانه ان يرفض .. لكنه يعلم ان النتيجة ستكون اراقة الدماء . وكما كان يحب شعبه حبا كبيرا فانه يرفض ان يراق دم الشعب في الشوارع .. وهو لذلك سيقبل ، لكن اللورد كيلرن سيندم على ذلك .

ولم تستغرق المقابلة اكثر من عشر او اثنتي عشرة دقيقة» .

ولكن ما الذي توصل اليه جورج بيلانكين نفسه بعد كل هذه المقابلات؟ وبعد سماعه لوجهات النظر المختلفة والمتعارضة ؟.

عملية ٤ فبراير كما تصورها تحريات بلانكين

- **العملية كلها جرت بسرعة ولعدة ايام بعدها لم تكن القاهرة ـ فيما عدا بعض المحافل السياسية ـ تعرف شيئا عما جرى .**

- **هل كان السفير البريطاني يحسب حسابا لتدخل الجيش المصري اثناء حوادث ٤ فبراير ؟**

٣ ـ ما توصل اليه جورج بلانكين

يذكر بلانكين انه عرف ان عدة مؤتمرات تمت في السفارة البريطانية قبل الحادث لاتخاذ قرار في حالة رفض الملك . واستقر الراي على ان يطلب منه التنازل عن العرش .

«وكان من الضروري ان يدخل في ترتيباتنا ان نستخدم القوة في حالة التنازل اذا تطلب الامر ذلك . وان يتولى الامير محمد علي العرش . وتلقى الجنرال ستون امرا بأن يستعد «لبعض الاجراءات العسكرية» ، وأعدت الاجراءات العسكرية ووضعت تحت قيادة البريجادير جون كريستال قائد منطقة القاهرة ، كما صدرت تعليمات الى القواد العسكريين المحليين عن طريق اوليفر ليتلتون وزير الدولة وأحيط علما للاستعداد عند اللزوم كل من : سير جون اوتشنلك قائد القوات البرية والادميرال جون كننجهام ولورد تيدر قائد القوات الجوية .

وكانت الخطة محاصرة القصر والمنطقة المجاورة للتأكد من عدم تسرب احد الى الخارج . كذلك كان لا بد من وضع قوة امام القصر للتغلب على الحرس الملكي في حالة المقاومة . ولم تكن خطط الملك معروفة بالدقة ــ وان كان معروفا ان الملك لم يرد على الانكار . وفي النهاية وصلت اشاعات الى الدوائر البريطانية بأن الملك سيدعو الحرس الملكي داخل القصر لحمايته بالقوة . ولذلك كان لا بد من ان تتم تحركاتنا دون ان تحدث فزعا او يأسا او اثارة للراي العام . والواقع ان قواتنا استطاعت ان تنجز ذلك بنجاح تام . فاحتلت المواقع بعد المغيب ولم تتحرك القوات لمحاصرة القصر الا بعد وصول كيلرن وستون ودخولهما القصر» .

والدبابات ؟..

«لقد كانت هناك اسوار حديدية تحيط بالقصر ، لذلك فكر القادة العسكريون في ضرورة وجود عدد قليل من القوات في الداخل لمواجهة اية مقاومة . وبالفعل اقتحمت هذه الاسوار . واختارت السلطات البريطانية رجالا مدربين من فرقة «اكتو» .O.C.T.U واعطيت لهم الاوامر بالدخول من فوق هذه الاسوار واقتحام الابواب ، وان يتولوا حراسة الباب الرئيسي للقصر .

وكان يرافق ستون ضابطان او ثلاثة من ضباط الاتصال وقف واحد منهم خارج حجرة المؤتمر كما وقف بقية الضباط في مكان غير بعيد عن هذه الحجرة » .

ويمضي بلانكين في روايته « وعند وصول السفير وستون ، تلقاهما تيمور كبير الامناء وقادهما الى حجرة الانتظار . وبعد دقائق دخلا مكتب الملك حيث كان يقف احمد حسنين بجواره . وجلس الجميع على المائدة : السفير وستون في مواجهة الملك وحسنين . وقرأ كيلرن صياغة معدة حول الموقف ثم قال انه في رأي الحكومة البريطانية لا بد من ان يستدعي النحاس لتأليف الوزارة المقبلة ، وان وزارة ائتلافية غير ممكنة ولا بد ان يؤلف النحاس وزارة بنفسه . واوضح كيلرن ان هذا امر واننا لسنا على استعداد لرفضه » .

ثم يقول بلانكين :

«وكان من الواضح ان الملك فاروق قد اصابه بعض الفزع ، لكنه تصرف ، انصافا له ، بكبرياء غير عادى . وفكر للحظات ثم ناقش المسألة مع حسنين الذي همس في اذن الملك وكان يبدو ان حسنين قد قال له «يحسن بك ان تقبل» ... بعدها اعلن الملك «لقد قبلت» .

تنفس كيلرن الصعداء . والتفت الى ستون قائلا « حسنا ، لقد كان هذا هو ما نريده» ، وكرر كيلرن ببطء في حديثه للملك انه يعتزم اعلان ان النحاس سوف يشكل الوزارة فوافق الملك على ذلك . فلما حدث هذا خفت حدة التوتر وبدأ الحديث يأخذ طابع المودة ، فقدم الملك للسفير

ولستون السجائر واخذ يتناول الحديث معهما حول موضوعات عامة» .

ثم يقول بلانكين : «ان ما سمعه لا يؤكد ان كيلرن قد دعا الملك الى ان ينظر من النافذة ليرى القوات البريطانية – غير انه من المحتمل ان الملك كان قد شاهد هذه القوات او سمع بوجودها لانه كانت قد انقضت خمس دقائق او عشر بين وصول السفير وبين مقابلته للملك . وكان الملك جالسا طوال المقابلة مما يدل على اضطرابه الشديد .

والحقيقة ان هناك تضاربا في الروايات حول مسألة هامة وهي هل سلم كيلرن لفاروق اعلانا بالتنازل عن العرش ؟. فرواية تقول ان كيلرن اخرج صيغة التنازل في نفس الوقت الذي كان يقرأ فيه البيان ، ويقال ان هذه الصيغة الخاصة بالتنازل قد وضعت امام الملك . ومن المحتمل ان يكون الملك قد رآها ، ومن المحتمل انه لم يرها» .

هذا ما امكن للصحفي جورج بلانكين جمعه عن حادث ٤ فبراير عند زيارته لمصر في عام ١٩٤٧ . غير ان هناك شاهدا للحادث من المهم ان نستعرض قوله في هذا الصدد وهو الماجور سانسوم المسئول عن امن القوات البريطانية في مصر ابان الحرب العالمية الثانية – والذي نشر في عام ١٩٦٥ بلندن كتابه Ispiedspies «الفصل السادس» – قال «كانت الحكومة البريطانية قد اصدرت تعليماتها الى سير مايلز لامبسون سفيرنا في القاهرة بأن يوجه انذارا الى الملك . وكنت مرتبطا بهذه العملية عن طريقين . الاول كان استشاريا فوفق معلوماتي عن الوضع داخل الجيش المصري – ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها ليقطع على الجيش المصري التدخل المسلح في العملية المزمع القيام بها ... فأنت ترى اننا ننوي الذهاب الى القصر بالدبابات . فقلت على الفور : «علينا اذن ان نوصد كل طريق وكل شارع يقود الى قلب القاهرة . ان الضباط الصغار لا يحبون الملك .. لكنهم يكرهوننا اكثر . وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا لمثل هذه الاهانة .

وبالفعل اغلقت الطرق الموصلة بين الماظة والقاهرة . وقبل ساعة الصفر مباشرة قامت فصيلة من قواتنا بالهجوم على ثكنات الحرس الملكي في ميدان عابدين وقبضت على الموجودين ، وكذلك قبض على الحراس

الذين كانوا يقفون عند ابواب القصر وحل محلهم جنود بريطانيون . ثم دخل سير مايلز لامبسون في عربته الرولز رويس وكان معه مجموعة من العربات المصفحة والدبابات ولم تطلق طلقة واحدة» .

ويمضي سانسوم في روايته قائلا «لم تكن القاهرة تعلم بأن شيئا قد حدث وكان الناس بطيئين في معرفة ذلك ، وكان عدد من المارة يحملق في الجنود البريطانيين الذين احتلوا مكان حرس القصر .. لكن المارة لم تدرك ان شيئا غريبا تسبب في وجود هؤلاء الجنود البريطانيين . حتى الدبابات والعربات المصفحة التي دخلت فناء القصر كان المارة ينظرون اليها دون استغراب اول الامر . غير ان البعض بدأ يدرك ان ثمة شيئا غير طبيعي يحدث واخذت الناس تتجمع حتى اضطر المشاة البريطانيون الى اقامة كوردون من انفسهم لابعاد الناس من الاقتراب من القصر .

في ذلك الوقت كان السفير يقدم انذاره لفاروق بينما كنت اقوم بمهمتي الثانية ــ وهي التأكد من ان السفير لن يصيبه ضرر . وكانت مهمة تدعو الى التوتر العصبي . وكنت اعتقد ان الخطر الرئيسي قد يصدر من ضابط ثائر من ضباط الحرس الملكي الذي قد يدفعه غضبه الى اطلاق رصاصة على السفير ــ لذلك قبضنا على جميع الضباط المصريين داخل القصر ابان عقد المؤتمر بين السفير وفاروق» .

في رواية ماجور سانسوم عن الحادث ان المسئولين البريطانيين قد سألوه رأيه في موقف الجيش المصري ازاء هذه العملية ، وانه نصح بقطع الطرق بين ثكنات الجيش المصري والقاهرة . والحقيقة ان ما حدث في ٤ فبراير يطرح هذا السؤال : «ماذا كان الموقف داخل الجيش المصري؟». لانه يبدو فعلا ان السلطات البريطانية كانت تضع موقف الجيش المصري في اعتبارها تماما وهو امر يفسر ليس فقط قطع الاتصال بين ثكنات الجيش المصري في الماظة وبين القاهرة .. بل كذلك في تحديد الاسلوب والتوقيت لعملية محاصرة قصر عابدين . فمن الواضح ان السلطات البريطانية في القاهرة كانت ترى الاهمية القصوى لاتمام العملية بسرعة وبشكل مباغت . ومن المؤكد انه روعي في هذا التحرك السريع المباغت عدم الاصطدام بالشعب بشكل او بآخر ، كذلك عدم الاصطدام بالجيش ولعل هذا هو الذي تطلب ان تكون العملية على اعلى مستوى من السرية الى جانب السرعة والمباغتة .

فمن الملاحظ انه لم تبلغ سلطات البوليس المصري ولم يستعن بها لمنع الاهالي من الاقتراب اذا حدث شيء غير متوقع من جانب الجماهير. لكن جانبا هاما من العملية كان الخوف من تحرك الجيش المصري ــ ذلك ان تحرك الجيش المصري ، اذا حدث ، سيكون بالضرورة في اطار ثورة وطنية شعبية ــ وقد يضطر الانجليز ازاء ذلك ليس فقط الى ضرب حركة الجيش المصري .. بل الى اعتبار مصر (ارضا محتلة) الامر الذي سيغير تماما من استراتيجية القوات البريطانية في المنطقة .

ويتضح هذا القلق على موقف الجيش المصري مما كتبه كبار العسكريين البريطانيين حول هذا الموضوع . فلورد ويلسون (وهو في القيادة العليا للشرق الاوسط) يشير الى هذا في كتابه **Eight Years Overseas** الذي نشره عام ١٩٤٨ ــ اذ يقول حول حادث ٤ فبراير «كنت في سوريا حين وصلت الانباء من القاهرة عن ٤ فبراير تصف كيف اجبر الملك عن طريق سفيرنا الى تغيير الحكومة تحت تهديده بالخلع من عرشه .. وكيف احاط الجنود البريطانيون والدبابات البريطانية قصره بوجودها في فناء القصر . ولقد فزعت لهذه الانباء لانني احسست في كافة الجهود التي بذلت لاقامة علاقة طيبة وتعاون مع المصريين في الايام الاولى للحرب قد انتهت . ومن المحتمل ان يكون رد فعل الجيش المصري لمثل هذا المسلك له ضرره البالغ على جهدنا العسكري » .

ثم يشير ويلسون مرة اخرى الى هذه الحقيقة الخاصة بالجيش المصري في عام ١٩٤٣ حول ازمة الكتاب الاسود حين كان فاروق يريد ان ينتهز فرصة ما جاء فيه من اتهامات تمس نزاهة حكم وزارة الوفد ليقيل وزارة النحاس ، وطلب السفير البريطاني من القيادة العسكرية البريطانية «استعدادات عسكرية» ليكرر ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ . وعقد مؤتمر بين العسكريين البريطانيين والسفير ، ورأس المؤتمر كاسي وزير الدولة لشئون الشرق الاوسط آنذاك . وفي هذا المؤتمر احتد النقاش بين العسكريين والسفير ، وكان العسكريون البريطانيون يرفضون تكرار حادثة ١٩٤٢ وكان في مقدمة حججهم اثر مثل هذا الاجراء على موقف الجيش المصري . ويقول ويلسون حول هذا الموضوع : «وشعرت انها ستكون كارثة ان نعيد المسلك المختلف حول تقديره والذي اقدمنا عليه في ٤ فبراير ١٩٤٢ لان النتائج التي سترتب عليه ستكون ابعد اثرا وستؤدي الى

اشتباك البريطانيين في حرب مسلحة مع الجيش المصري او على الاقل يواجه البريطانيون بنوع من الاضراب من بعض القوات المصرية ، وسوف يخلق – على كل حال – موقفا خطيرا في الجيش المصري .

وكان الجيش المصري في ذلك الوقت يتولى المدفعية المضادة للطائرات، وحراسة المناجم والمنشآت » .

والحق ان مخاوف الانجليز من تحرك الجيش المصري كانت ترجع الى مايو ١٩٤١ . حين نشبت ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق فقد كان الخوف بين الدوائر البريطانية من ان تشجع ثورة الكيلاني الجيش المصري على التحرك ضد الانجليز سيما وانه كان يبدو ان ثورة العراق ستلقى بعض النجاح .

وكان هذا راي القيادة العسكرية البريطانية بما في ذلك ويفل الذي كان يؤكد «اننا سنخسر مطار الحبانية ، وسوف نضطر الى قبول شروط رشيد عالي الكيلاني» مع العلم بأن الالمان كانوا بعيدين عن العراق – فما بالك بمصر حيث فرص الثورة الناجحة تبدو كبيرة ازاء وجود قوات روميل على الحدود المصرية – لذلك كانت السلطات البريطانية تتوقع في هذه الفترة تحرك الضباط المصريين الصغار في الجيش المصري . لكن ذلك لم يحدث ابان ازمة ثورة رشيد عالي الكيلاني . ويذكر سانسوم ان عزيز المصري صاحب السيطرة على هؤلاء الضباط عارض في القرار لانه لم يكن على ثقة من امكانية تحرك في الجيش آنذاك . والارجح ان قوة المجموعة الثائرة من الضباط داخل الجيش آنذاك كان مبالغا فيها كما ان تصفية ثورة رشيد عالي الكيلاني على جناح السرعة ابعد احتمال قيام الثورة من جانب الجيش المصري .

واضح اذن ان الجانب البريطاني كان يحسب حساب الجيش المصري وموقفه من ازمة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وواضح كذلك ان الملك كان يريد استغلال مشاعر الضباط المصريين ليقوي الصلة بينه وبينهم اثر هذا الحادث . ومن الادلة على ذلك ان الملك كان يتوجه في ٤ فبراير من كل سنة (بعد ١٩٤٢) الى نادي ضباط الجيش ويجتمع بهم حتى عام ١٩٥٠ ولم يكن يصحب معه احدا من المدنيين من رجال القصر في هذه الزيارة السنوية .

ولعله مما يدل على موقف الجيش المصري ايضا من حادث ٤ فبراير ما نشر في الاهرام في ٧ فبراير ١٩٤٢ ، وهو كما يلي : «تأجلت الحفلة التي كانت ستقام اليوم في نادي ضباط الجيش بالزمالك لتوديع الجنرال ستون الى موعد سيعين فيما بعد » ولم تقم الحفلة .

ماذا اذن كانت حقيقة الموقف داخل الجيش وبالذات ازاء ٤ فبراير؟.

الحقيقة انه يمكن طرح هذا السؤال على النحو التالي : ماذا كان موقف ضباط الجيش عامة من بريطانيا ابان الحرب العالمية الثانية ؟. وفي ذلك كان هناك تناقض صارخ بين ضباط الجيش القدامى الذين يحتلون المناصب القيادية ، وبين الضباط الصغار الذين دخلوا الكلية الحربية اثر عام ١٩٣٦ وحركة التوسع في الجيش المصري التي زادت ابان الحرب العالمية الثانية، ذلك التوسع الذي اتاح لعدد ممن ينتمون الى ابناء الاسر المتوسطة والمتوسطة الصغيرة دخول الجيش كضباط .

اما الضباط الكبار في الجيش المصري في ذلك الوقت فكانوا من اعوان الانجليز في جملتهم وكان الانجليز يحسنون الرأي فيهم . فويلسون في كتابه السالف الذكر يشيد بالخدمات الجليلة التي اداها ابراهيم عطاالله رئيس هيئة اركان حرب الجيش (والذي خلف عزيز المصري) ... ويرى انه لولا عطا الله «لحدثت احداث كبيرة وخطيرة داخل الجيش المصري نتيجة ٤ فبراير » . والميجور سانسوم من جانبه يذكر ان حجازي مدير المخابرات العسكرية المصرية كان متعاونا مع السلطات البريطانية الى اكبر حد .

لكن ماذا بالنسبة لصغار ضباط الجيش .. هؤلاء الذين خرجوا من صفوف الشعب حول هؤلاء لا بد من ذكر حقيقتين :

الاولى – انهم بحكم اصولهم الاجتماعية كانوا عناصر وطنية وشعبية شديدة الحماس لقضية تحرير بلادهم والادراك بمسئوليتهم في هذا وبالتالي فهي عناصر كارهة للاحتلال البريطاني .

والثانية – ان هذه العناصر كانت تحت تأثير معلمها الكبير عزيز المصري

الذي تولى منصب رئاسة اركان حرب الجيش ابان وزارة علي ماهر (١٩٣٩ ـ ١٩٤٠) والمعروف بميوله القوية نحو الالمان وكراهيته ليس فقط للاحتلال البريطاني بل للبريطانيين .

والحقيقة ان وجود عزيز المصري في منصبه هذا في الجيش المصري يرتبط بالسمة العامة الغالبة على وزارة علي ماهر : موقف علي ماهر العاطف على المحور وكذلك موقف وزير حربيته صالح حرب وعبد الرحمن عزام وزير الاوقاف والمسئول عن «الجيش المرابط» الذي اعتبر القوة الاحتياطية ضد الانجليز .

ويذكر التاريخ الخلاف الدائم بين عبد الرحمن عزام وحسين سري داخل مجلس وزراء علي ماهر . وكان لحسين سري ميول نحو الانجليز .

ويذكر «الاهرام» بتاريخ ٢٤ يونيو اثر استقالة وزارة علي ماهر ـ ان مندوب الاهرام سأل حسين سري رأيه في استقالة الوزارة فأجاب بأنه قد استراح من تهجم عزام عليه . وأما صالح حرب فقد ذكر سمارت ، السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية ان ويفل في عام ١٩٤١ حين استولى على القيادة العسكرية الايطالية عثر ضمن ما عثر عليه على خطابات من القيادات البريطانية الى صالح حرب وزير الحربية .

لكن اخطر هذه المجموعة كان عزيز المصري الذي عينه علي ماهر رئيسا لاركان حرب الجيش المصري . وتتفق المراجع كلها على ان تنحيته كانت بناء على طلب الانجليز . وليس هذا هو مجال الحديث عن عزيز المصري وميوله نحو الالمان منذ اشتراكه في الحرب العالمية الاولى (١) . ولقد ذكر ويلسون ان عزيز المصري كان يقف بالمرصاد للبعثة العسكرية البريطانية في مصر (بمقتضى معاهدة ١٩٣٦) وكان في جولاته بين وحدات الجيش المصري يشيد أمام الضباط المصريين بالعسكرية الالمانية ويقلل من شأن العسكرية الانجليزية والفرنسية .

ولا شك والوضع على هذا النحو ان تتأثر به مجموعة الضباط الصغار

---

١ ـ راجع في ذلك حديث عزيز المصري «للاهرام» في ٢١ـ٧ـ١٩٥٩ . كذلك بحث مجيد خدوري تحت عنوا **Aly Aziz el Masri** الذي نشر في **St. Antonyis Papers 17**

الوطنيين مما اوقع هؤلاء الضباط في بلبلة شديدة حول طبيعة الصراع الذي كان يدور بين المحور والحلفاء ، وجذب بعضهم الى التعاطف مع المحور لا حبا او حتى فهما للفاشية ولكن كراهية وشماتة في المحتلين الانجليز . ولا بد ان نقرر للحقيقة التاريخية هنا ان هذا كان موقف غالبية الشعب المصري .

اما ان عزيز المصري كان على صلة بالالمان فأمر لا ريب فيه ، لكن ماذا كان هدفه من ذلك ؟.

على وجه اليقين لم يكن عزيز المصري يعمل لحساب الالمان ـ لكنه كان يعتقد ، وهذه سذاجة سياسية منه ، ان الالمان يستطيعون مساعدته في تحرير مصر من الاحتلال الانجليزي .. وكانت هذه هي الفكرة من وراء كافة محاولاته للهرب من مصر والالتجاء الى الالمان . فقد كانت تراوده فكرة انشاء «جيش التحرير» على غرار ما فعل ديغول بعد سقوط فرنسا .

ولقد حاول عزيز المصري ابان الحرب العالمية الثانية الهروب من مصر ثلاث مرات (ونحن نستند في هذا على كتاب صحفي الماني هو **H. Steffans** تحت عنوان «الجاسوسية على النيل عام ١٩٤٢» ـ ظهر في عام ١٩٦٠) ففي مارس ١٩٤١ ارسل الالمان رسالة الى عزيز المصري اعربوا فيها عن احترامهم الكامل لوطنيته ، كما اعربوا عن رغبتهم في التعاون معه .

● واقترح عزيز المصري على الالمان ان يأخذوه بغواصة من بحيرة البرلس لتنقله الى بيروت . لكن الالمان رفضوا الاقتراح لعدم عمق البحيرة عمقا كافيا ، ولان الاسطول البريطاني يراقب الشواطىء المصرية .

● وكانت المحاولة الثانية باقتراح من جانب الالمان بأن يأخذوه على طائرة المانية هو ومن يصطحبه من مطار الخطاطبة . لكن لما كان هذا المطار قريبا من القوات البريطانية فقد عدل عن الفكرة .. واستبدلت بطائرة تنزل في منطقة (جبل رزة) على طريق الواحات البحرية وكان على هذه العملية ان تتم عند غروب الشمس ، لكن المحاولة لم تنجح بسبب حادث وقع لسيارة عزيز المصري وهو في طريقه الى المكان المتفق عليه .

● ثم كانت المحاولة الثالثة في شهر مايو ١٩٤١ حين استطاع عزيز

المصري مع الضابط الطيار حسين ذو الفقار صبري ومعهما الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف ان يهربوا بطائرة حسين ذو الفقار ليلا .. لكن الطائرة اصطدمت بأسلاك التليفون عند قليوب وهبطت الى الارض وتركها الراكبون واختفوا .

حدث هذا ايام وزارة حسين سري . ويصف محمد حسين هيكل الذي كان وزيرا للمعارف في هذه الوزارة ــ وقع الحادث على الوزارة على النحو التالي : «عدت مسرعا الى القاهرة وحضرت اجتماع المجلس ــ فألفيت سري باشا والوزراء جميعا في حيرة . ورأيتهم يخشون ان يكون لما حدث نتائج بعيدة الاثر . فعزيز باشا المصري هو الذي تولى رئاسة اركان حرب الجيش المصري في وزارة علي ماهر وكان متهما بميله الواضح للالمان . فلما تولت وزارة سري أعفته من منصبه ــ وكان طبيعيا وذلك الراي فيه ان يراقب مراقبة دقيقة ــ فكيف استطاع مع ذلك ان يدبر وسيلة للفرار من غير ان يعلم بهذا التدبير احد ؟. واين ترى يكون قد اختفى ؟.

وازداد سري باشا بعد هذا الحادث اقتناعا بضرورة تدعيم الوزارة . ولكنه لم يكن يستطيع ان يفاتح احدا في هذا التدعيم قبل ان يعثر على عزيز باشا المصري ، وان يتخذ معه اجراء يعيد الطمأنينة الى مقدرته على معالجة شؤون الدولة في الاوقات العصيبة المحيطة به بالحزم والحكمة . لهذا وجه كل جهده للبحث عن الفارين واعتقالهما . ولم يكن هذا يسيرا فقد كان الجمهور يحيط عزيز باشا بعطف يتعذر معه الاستعانة بمعلومات هذا الجمهور لاقتفاء آثار الرجلين ومعرفة المكان الذي اختفيا فيه .

وبعد اسابيع استطاع البوليس السياسي ان يتأكد انهما موجودان بمنزل بامبابة ، وان يحيط المنزل وان يقبض عليهما» .

ومع ذلك فلم تكن هذه هي المحاولات الوحيدة من جانب الالمان للاتصال بالثوار من ضباط الجيش الصغار ــ فقد ذكر ستيفز (صاحب كتاب التجسس على النيل في عام ١٩٤٢) ان كانا ريز ، رئيس المخابرات الالمانية .. بناء على رغبة روميل ، امر بارسال مندوبين الى مصر ، وكانا مع لنبروخ وكلين . وكانا يجيدان العربية . ووضعت الخطة على ان تحملهما طائرة الى واحة الفرافرة في طريق القوافل الموصل الى ديروط وعهد

بالمهمة الى الميجور ريتر . وتجمع الجميع في درنة وركبوا طائرة وصحبتهم طائرة اخرى يوم ٢٦ يوليو ١٩٤١ ــ ولكنهما لم يتمكنا من الهبوط ودخل الظلام واضطرا الى العودة . وقد حدث خلل بالطائرة وسقطت في البحر.. اما الطائرة الاخرى فعادت الى بنغازي .

واخيرا ــ وفي اوائل ١٩٤٢ كانت هناك المحاولة المعروفة بمحاولة Hans Eppler (وكان خبير الالمان في حوادث التجسس على مصر المستكشف والاثري الميجر Ladislausde Al Masry الذي كان يعمل في خدمة الامير يوسف كمال ويعرف الصحراء المصرية معرفة جيدة) . وهو الحادث الذي يرتبط بأنور السادات وعبد المغني سعيد على نحو ما يذكره انور السادات في كتابه «اسرار الثورة المصرية» .

ولا بد ان يرتبط بمحاولةالالمان الاتصال بعزيز المصري والضباط الصغار بالجيش سؤالان :

اولا : ما هو ــعلى وجه التحديدــ حجم هذا التنظيم داخل الجيش المصري .

ثانيا : ما هي حقيقة اتجاهاته نحو المحور .

ان الميجور سانسوم في كتابه السالف الذكر (الفصل السادس) لا يدع مجالا للشك بأن ثمة تنظيما سريا كان موجودا داخل الجيش المصري ، وانه كان مقسما الى خلايا . ويدعي انه استطاع ان يتعرف على احدى هذه الخلايا بالضغط والاغراء على احد الضباط الذي يذكر ان اسمه كان موسى (من المحتمل ان هذا الاسم غير حقيقي) ، وان هذا الضابط كان يبلغه انباء هذا التنظيم. ومع ذلك ففي حديث بين سانسوم وحجازي مدير المخابرات المصرية بالجيش المصري ، كان حجازي يسخر بشدة من مبالغات سانسوم في شأن هذا التنظيم .

اذن ما هي حقيقة الامر ؟

لا بد ان نعود هنا الى كتاب انور السادات «اسرار الثورة المصرية» فمن

الواضح ان تشكيل الضباط الاحرار بخطه السياسي الواعي بدأ بنشاط عبد الناصر في عام ١٩٤٩ . اما وقت وقوع هذه الاحداث التي نحن بصددها فقد كان عبد الناصر في السودان (من ديسمبر ١٩٣٩ – الى مارس ١٩٤٢) . ومع ذلك فقد كان هناك اتجاه بين ضباط الجيش اشار اليه انور السادات في حديثه عن تجمع بعضهم في منقباد عام ١٩٣٨ ... لم يكن تشكيلا بالمعنى المفهوم بقدر ما كان تيارا بين ضباط الجيش الصغار يعبر عن قلقهم بالنسبة لاوضاع وطنهم وأوضاع جيشهم .

ويذكر انور السادات ان هذا التيار تحول ابان الحرب العالمية الثانية الى تنظيم يتألف من خلايا في عدد من وحدات الجيش . وكان انور السادات حلقة الاتصال بين هذا التنظيم وبين جماعة الاخوان المسلمين . وفي هذه الاثناء حاول المرشد العام ان يتعرف من انور السادات على قوة التنظيم وعدده وأسماء أفراده لكن انور السادات رفض (باستثناء تقديمه عبد المنعم عبد الرؤوف لحسن البنا) .

كما يذكر انور السادات ان صلته الاولى بعزيز المصري تمت عن طريق الاخوان المسلمين – ومهما يكن من امر هذا التنظيم داخل الجيش ابان الحرب العالمية الثانية فاننا لا يجب ان نبالغ في كبر هذا التنظيم وقدرته وفعاليته – فقد كان يحد من هذه الفاعلية صغر عدده وصغر رتب المنتمين اليه ، ثم ظروف الحرب العالمية الثانية من تركز القوات البريطانية في مصر ... وبذلك يكون من المفهوم لماذا كانت محاولاتهم مقصورة على مساعدة الالمان في دخول مصر عن طريق تهريب عزيز المصري ، او اقتصرت خططهم على مطاردة الانجليز عند انسحابهم في حالة دخول الالمان .

لكن – ماذا كانت اتجاهات هذه المجموعة من الضباط ؟.

اولا – بالتأكيد هي عناصر وطنية ينطلق تفكيرها وسلوكها من كراهيتها الشديدة للاحتلال البريطاني واحساسها بمسئوليتها نحو محاربة الاحتلال .

ثانيا – يزيد من توحدها مع جماهير الشعب المصري – خروج هذه المجموعة في جملتها من أصول اجتماعية شعبية .

ثالثا – كانت هذه المجموعة تحت تأثير معلمها الاول عزيز المصري

المعروف بميوله الشديدة نحو المانيا .. وبالتالي لا بد ان تضفي هذه الحقيقة الشيء الكثير على تفكيرها ومسلكها .

ولقد كان عزيز المصري شخصية ديناميكية ووطنية في المحل الاول – وهو القطب الذي يمثل النقيض لمجموعة الضباط المصريين الكبار الذين كانوا يقفون في جانب الاحتلال ويأتمرون بأمره – لكن تلك الميول نحو الالمان من جانب مجموعة الضباط الصغار تختلف ، فيما يبدو عن ميول عزيز المصري نحو الالمان . فربما كانت القضية الاساسية عند عزيز المصري اعجابه المفرط بالعسكرية الالمانية اما بالنسبة لهذه المجموعة من الضباط فهي في الاساس تعبير عن كراهية للاحتلال البريطاني مصحوبة باغفال غير واع بطبيعة الصراع الدولي في الحرب العالمية الثانية ، وبما فعلته النازية في شعوب اوروبا .. فعدوهم الرئيسي هو الاحتلال البريطاني وهدفهم الرئيسي هو اخراج البريطانيين من مصر .. وهم في سبيل ذلك يرحبون بكافة القوى الدولية التي تستطيع مساعدتهم حتى ولو كانت المانيا النازية.

رابعا – هذه المجموعة كانت بحكم خروجها من صفوف الطبقة المتوسطة الصغيرة وبحكم تربيتها العسكرية شديدة التمسك بالقيم الدينية . وقد اغراها هذا العامل بالاتصال بجماعة الاخوان المسلمين التي كانت بدورها قد نشطت نشاطا ملحوظا في عام ١٩٤١ باقتراب الالمان من الحدود المصرية في عهد وزارة حسين سري . وكان الانجليز قد طلبوا ابعاد حسن البنا من القاهرة ، وفاتح رئيس الوزراء محمد حسين هيكل وزير المعارف في ذلك الوقت فأصدر هيكل امره بنقل حسن البنا الى قنا ، ونقل فعلا .. لكن حزب الاحرار الدستوريين ضغط على وزير المعارف ورئيس الوزراء والبرلمان حتى أعيد حسن البنا الى منصبه كمدرس بالقاهرة (١) .

هذا على وجه الاجمال موقف الجيش المصري وقت حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ . لكن الجيش المصري اخذ مفاجأة بالحادثة فلم يتمكن تنظيمه الصغير من الضباط الوطنيين المتحمسين من ان يفعل شيئا وقت وقوع الحادث.. وان كان بعض ضباط الطيران قد ذهبوا الى القصر بعد ذلك مباشرة وقابلوا

١ – راجع مذكرات محمد حسين هيكل – الجزء الثاني .


النحاس باشا – الهلالي باشا – السفير البريطاني

احمد حسنين فهدأ من ثورتهم ورجاهم الا يزيدوا من تأزم موقف الملك .

وجدير بالملاحظة انه حتى ذلك الوقت لم تكن هذه المجموعة تحمل للملك تقديرا كبيرا ، فكما ذكر سانسوم «انهم كانوا يكرهون فاروق ولكنهم يكرهوننا بدرجة اكبر» ، ويذكر سانسوم ايضا في روايته عما كان يجري داخل قصر عابدين ليلة ٤ فبراير ان انطون بوللي كان ساخطا وقت وقوع الحادث وكان يقول للضباط البريطانيين : «لقد خسرتم صديقكم الوحيد في مصر وستندمون على ذلك حين تحتاجون اليه» . ورد عليه احد الضباط : «اغلب الظن انه هو الذي سيحتاج الينا لحماية عرشه» .

النزاع بين احمد حسنين وعلي ماهر
والتمهيد لحادث ٤ فبراير

في تحديد موقف القصر ومسئوليته — لا بد ان نأخذ في الاعتبار حقيقتين : الاولى — انه على الرغم من السياسة التي اتبعها الانجليز في تنشئة فاروق تنشئة انجليزية (راجع انور السادات حول حديث عزيز المصري عن دور احمد حسنين في طرد عزيز المصري واستدعائه الى مصر بعد ان كان من مرافقي فاروق في لندن) والتي كان امتدادا لها تعيين احمد حسنين في القصر — فقد تطورت ازمة الحرب العالمية الثانية الى حد جعل القصر شديد الميل الى المحور — او كما كان يعبر عنه في حينه (محوري الهوى) . فأحمد حسنين يطلق عليه المؤرخ الانجليزي جورج كيرك «Pro-Brikish» ويسميه بلانكين «Oxford Product» — والحقيقة ان تاريخ احمد حسنين يؤيد هذه الفكرة . فقد كان سكرتيرا للجنرال مكسويل في الحرب العالمية الاولى ، ثم مفتشا في وزارة الداخلية حتى انتقل الى السلك الدبلوماسي . ويبدو ان هواية احمد حسنين في اكتشاف مجاهل الصحراء المصرية ولباسه البدوي كان متمشيا مع اتجاهات الشباب البريطاني في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة ، والتي كانت تجعل من شخصية رجل المخابرات البريطانية (لورانس) بطلا وطنيا بريطانيا يحتذي به الشباب في هذه الفترة . ولم يحصل حسنين من اكسفورد على شهادة ما .. لكنه كان يجذب انظار الراي العام البريطاني باتقانه لبعض الالعاب الرياضية ومن ثم وجد ترحيبا كبيرا في الدوائر البريطانية والراي العام البريطاني ، ورشحه هذا لان يكون ضابط الاتصال بين السلطات البريطانية والقصر .

ويذكر الاستاذ محمد التابعي في كتابه (الساسة والسياسة — مصر ما قبل الثورة) — وكان صديقا لاحمد حسنين ومرافقا للرحلة الملكية في اوروبا عام ١٩٣٧ ، ان صلات احمد حسنين بالاسر الارستقراطية الانجليزية كانت واسعة جدا . كذلك يعتبر المؤرخ البريطاني جورج كيرك ان تعيين احمد حسنين رئيسا للديوان الملكي في وزارة حسن صبري المعروف

بصداقته للانجليز من العلامات الدالة على سياسة وزارة حسن صبري في التعاون المطلق مع بريطانيا .

وحتى في حادث ٤ فبراير يتهم علي ماهر (كما ورد في شهادته في قضية مقتل امين عثمان) احمد حسنين بأنه كان يعلم مسبقا بما تنتويه السفارة البريطانية من استخدام القوة المسلحة مع الملك . وهذه الشبهة حول موقف احمد حسنين في حادثة الدبابات نلمسها كذلك فيما ذكره المؤرخ المصري المرحوم عبد الرحمن الرافعي (١) ، واكثر من ذلك انك تلمسها في كتابات محمد حسين هيكل صديق احمد حسنين . فهيكل يتعجب من تصرف أحمد حسنين حينما طلب من الزعماء السياسيين الانصراف بعد عودته من السفارة ، ويتساءل لماذا لم يطلب منهم البقاء ريثما يحضر السفير بنفسه ولم يكن بين الوقتين الا ساعتان بين السابعة والتاسعة .. ثم يتعجب هيكل كذلك من رد احمد حسنين حين الح عليه الزعماء السياسيون لمعرفة رد الفعل لدى السفير ازاء رفضهم الانذار .

وليس معنى هذا ان احمد حسنين كان عميل الانجليز فيالقصر ـ فولاء احمد حسنين لفاروق لا ريب فيه ـ لكنه كان من البداية الرجل المفضل من جانب انجلترا ليكون بجانب فاروق داخل القصر .

ماذا عن دور علي ماهر ؟

من المعروف ان علي ماهر كان المستشار الاول لفاروق . ولقد ورث فاروق هذا الموقف مع وراثته للعرش فعلي ماهر هو صاحب الانقلابات المشهورة في عهد فؤاد . وكان لعلي ماهر رجاله في القصر وعلى رأسهم عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكي . ولم يكن غريبا ان يكون اول عمل لعلي ماهر بعد وصوله لمنصب الديوان الملكي في ١٩٣٧ اقالة وزارة الوفد .

كان علي ماهر ومجموعته يميلون نحو المحور ، ولذلك فالصراع بين احمد حسنين وعلي ماهر الذي قد يكون من ناحية صراعا شخصيا ، يعكس

١ ـ في اعقاب الثورة المصرية ـ الجزء الثالث .

بالضرورة وبالذات في الحرب العالمية الثانية ، الصراع بين المحور والحلفاء داخل دوائر القصر .

ولما كان علي ماهر رجل فاروق دون نزاع فان الامر يتطلب تتبع العلاقة بين الانجليز وعلي ماهر ابان وزارته .. وهي العلاقة التي يمكن اعتبارها المقدمات لحادث ٤ فبراير .

فلقد تولى علي ماهر الوزارة في ١٣ اغسطس ١٩٣٩ اثر استقالة محمد محمود . ولقد ذكرنا ان علي ماهر كان يعتبر نفسه خادما مطيعا وأمينا لاسرة محمد علي وسيده فاروق كما فعل مع فؤاد من قبل . ومن المحتمل ان اختيار علي ماهر هذا الاتجاه لنفسه يرجع الى حد كبير لتأثره بتاريخ والده محمد ماهر الذي كان شديد الاخلاص لعباس الثاني ، والذي ضايق كرومر كثيرا حتى تخلص منه كرومر اثر ازمة حادثة الحدود عام ١٨٩٤ .. وكان علي ماهر وقتئذ في الحادية عشرة من عمره حين حدثت واقعة الحدود، ولا بد انها أثرت في نفسه وفياختياره لطبيعة علاقته بالقصر(١).

ومن الحقائق المعروفة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ـ ان هناك اسرا بذاتها كانت تتوارث خدمة القصر .

وقامت الحرب العالمية الثانية وعلي ماهر رئيس للوزارة فأسرع في قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع المانيا ، ووضع الممتلكات الالمانية تحت الحراسة ، وأخرج من مصر الالمان الذين لم يثبت عداؤهم للنازية ، واعلن نفسه حاكما عسكريا ، ووضع الموانىء تحت الرقابة البحرية البريطانية ، وأقام رقابة شديدة على البريد والصحافة بالاشتراك مع السلطات البريطانية وان كان يبدو من الواضح ان هذه الاجراءات جميعها او أغلبها كانت بناء على طلب السفير البريطاني (٢) .

لكن العلاقات بين علي ماهر والسلطات البريطانية اخذت تتدهور

١ ـ حول اخلاص علي ماهر للقصر ـ راجع حديث علي ماهر في «اخبار اليوم» ٢٨ ابريل ١٩٤٥ .

٢ ـ تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ M. Colombe .

تدريجيا على النحو التالي :

اولا ـ ازمة البعثة العسكرية البريطانية وعزيز المصري

كانت سياسة بريطانيا الجديدة ازاء الجيش المصري هي ايصاله الى درجة من القوة تمكنه من مساعدة القوات البريطانية في الدفاع عن مصر. وكان رأي السلطات العسكرية البريطانية ان يخضع الجيش المصري ـ في حالة موافقة الحكومة ـ للقيادة البريطانية في مصر .. لكن كانت هناك وجهة نظر مصرية اخرى يدافع عنها بحماس عزيز المصري رئيس اركان حرب الجيش المصري وهي انه طالما ان مصر لم تعلن الحرب فلا يجب ان تتغير قيادة الجيش المصري ، وبالتالي فالاتصال بين القوات البريطانية في مصر وبين القوات المصرية يتم عن طريق البعثة العسكرية . وكان عزيز المصري قد عين في أغسطس ١٩٣٩ في منصب رئيس اركان حرب الجيش المصري وقوبل تعيينه بفتور شديد من جانب البريطانيين لما كان معروفا عنه من ميول نحو الالمان منذ الحرب العالمية الاولى ولانه كان قد تعلم العسكرية في المدارس التركية القديمة على النمط الالماني .

وفي أوائل سبتمبر ـ ولم يكن قد مضى على تعيين عزيز المصري عدة اسابيع ـ انشأ الجيش المرابط ، وكان هذا الجيش يتألف من ٥٨ الـــف رجل وكان يعبر عن آمال واتجاهات رئيس الـــوزراء . ووضـــع الجيش المرابط تحت قيادة عبد الرحمن عزام الذي لم يرتح له الانجليز كما انهم لم يرتاحوا الى وجود صالح حرب في وزارة الحربية .

والحقيقة ان عزيز المصري كان شديد الاعجاب بالالمان والعسكريـــة الالمانية ، ولم يكن هذا الموقف جديدا في الحرب العالمية الثانية . بل يرجع الى الحرب العالمية الاولى حين خرج من مصر قاصدا الانخراط في الجيش الالماني ، كما يفسر هذا الاعجاب محاولاته المتكررة للهرب من مصر أبـــان الحرب العالمية الثانية (١) .

كذلك كانت تحركات عزيز المصري وسط الضباط المصريين تضايق

١ ـ راجع حديث عزيز المصري «للاهرام» في ٢١ـ٧ـ١٩٥٩ .

السلطات البريطانية ـ لذلك تقدمت السلطات البريطانية بطلب الى رئيس الوزراء بتنحية عزيز المصري .. فمنحه علي ماهر اجازة مرضية (اجبارية) في أوائل ١٩٤٠ ـ لكن لم يكن خافيا على الرأي العام المصري وعلى ضباط الجيش المصري بالذات السبب الحقيقي في تنحيته ... وتقدم احد النواب بسؤال في البرلمان عما اذا كانت البعثة العسكرية البريطانية قد تجاوزت مهامها ، وعن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لحماية السيادة المصرية .

ثانيا ـ زيارة علي ماهر للسودان

وفي يناير ١٩٤٠ قام علي ماهر وصالح حرب وزير الحربية ووزيـــر الاشغال بزيارة رسمية للسودان ، وهي اول زيارة من نوعها منذ معاهدة ١٩٣٦ . ومع ان الدعوة جاءت اصلا من الحاكم العام الانجليزي للسودان الا ان الصحافة المصرية احاطت هذه الزيارة بموجة وطنية عارمة .. وأثرها في تأكيد الوحدة المصرية السودانية . وخلال الزيارة (١) ادلى رئيس الوزراء بأحاديث اعتبرتها السلطات البريطانية مثيرة للرأي العام ـ فصالح حرب في مخاطبته للمواطنين المصريين في بورسودان دعاهم لحماية مياه النيل بآخر قطرة من دمائهم . وبعد عودته من السودان القى علي ماهر حديثا في البرلمان حول زيارته قارن فيها بين زيارته للسودان وزيارة محمد علي باشا للسودان بعد فتحه عام ١٨٣٩ ـ لذلك لم يكن غريبا وسط هذا الجو ان تخرج بعض الصحف المصرية تطالب بتغيير الوضع السياسي للسودان (٢) ١٩٤٠ ، وفي شهادة علي ماهر في قضية مقتل امين عثمان قال عن زيارته للسودان «وبعد ذلك حصلت مسائل كثيرة جدا منها انه كان وقت ذهابي للسودان يراد تعطيل سفري بأي طريقة ، فقال السفير «اذا سافرت تكون كسائح » .

ثالثا ـ دخول ايطاليا الحرب وموقف علي ماهر

بالرغم من هذه المعوقات الا ان الخطوة التي تسببت في انهيار تام في

١ ـ «البلاغ» ٢٧ ديسمبر ١٩٣٩ و«الاهرام» ٢٨ ديسمبر ١٩٣٩ .
٢ ـ راجع «المصور» ٨ مارس ١٩٤٠ .

علاقة علي ماهر بالانجليز كان دخول ايطاليا الحرب . فلقد كان من الواضح لدى الراي العام في مصر ان ايطاليا توشك على اعلان الحرب خصوصا بعد الحملات العسكرية الالمانية الناجحة في النرويج والجبهة الغربية . لذلك لم يكن غريبا وايطاليا توشك ان تدخل الحرب ان يزداد النشاط الايطالي في مصر حتى كتب آرثر مارثون (الديلي تلغراف ٧ مايو ١٩٤٠) من القاهرة يقول ان الدعاية الايطالية ضد بريطانيا تحدث (اثرا مخربا كبيرا) — وربما لهذا — وتحت ضغط انجلترا اصدرت الحكومة المصرية قانونا باعدام كل من يقوم بالتجسس والخيانة العظمى ونشر الاشاعات المعاديــة ، واعلنت الحكومة اغلاق منطقة القنال ، واعطي حكمدار الصحراء الغربية السلطة في اخلاء المدنيين الى ما بعد ١٥٠ ميلا من الحدود الليبية .

وفي مارس — اعلن علي ماهر تكذيبه في بيان صحفي بأن ايطاليا جددت عرضها لعقد معاهدة صداقة مع مصر (١) ولكن الكونت شيانو وزير خارجية ايطاليا في ذلك الوقت ذكر في مذكراته عن ٣٠ مايو ١٩٤٠ ان مراد سيد احمد الذي كان وزير مصر المفوض في برلين .. ثم نقل الى روما ليشغل منصب وزير مصر المفوض هناك — ذكر ، على مسئوليته الخاصة ، عزم الحكومة المصرية اعلان الحياد (٢) .

باقتراب اعلان ايطاليا الحرب بعد انهيار الجمهورية الرابعة في فرنسا بدأ علي ماهر يتبع سياسة من شأنها تجنب الاصطدام بالمحور على اساس احتمال انتصاره على انجلترا . وكانت الصحافة المصرية ، للحق ، تؤيده في هذا الموقف اذ بدات منذ اوائل يونيو ١٩٤٠ تناقش اتخاذ القوات البريطانية لمصر قاعدة للعدوان على ايطاليا .. وان هذا قد خلق موقفا لم يرد في معاهدة ١٩٣٦ ، وان مصر لا يجب ان تدخل الحرب الا اذا اعتدي عليها .

وفي ١٠ يونيو اعلن موسوليني الحرب ، وذكر في اعلانه ان ايطاليا ليست لها نوايا عدوانية نحو مصر . وفي ١٢ يونيو قطعت الحكومة المصرية علاقاتها الدبلوماسية بايطاليا . لكنها قبل ان تقدم على ذلك قدمت لايطاليا

---

١ — «الاهرام» و«المصري» ٢٥ مارس ١٩٤٠ .

٢ — Ciano's Diary 1939 — 1943.

قرار البرلمان المصري الذي يقضي : «بأن مصر ستساعد حليفتها بريطانيا احتراما لالتزاماتها داخل الحدود المصرية ، وان مصر لن تدخل الحرب ضد ايطاليا الا اذا هاجمتها ايطاليا بمهاجمة حدودها الغربية او ضرب المدن المصرية بالقنابل من الطائرات ، او ضرب قواعد الجيش المصري بالغارات الجوية » (١) .

وما اسرع ما هاجم الايطاليون السلوم بالغارات كما هاجموا الحدود المصرية . لكن علي ماهر اعلن في البرلمان انه طلب من القوات المصريةالارتداد الى داخل الاراضي المصرية تجنبا للاشتباك مع الايطاليين . ولقد قوبل هذا الاعلان بحماس شديد داخل البرلمان المصري . وفي ٢٠ يونيو كتب المحرر الدبلوماسي لجريدة التيمس يقول ان مصر «تسودها اشاعات بأن انجلترا سوف تجبر مصر على الدخول في الحرب» ، وتأزم الموقف بين علي ماهر وانجلترا خصوصا ان المفوضية الايطالية كانت شديدة النشاط لتكسب اكثر ما تستطيع قبل اغلاق المفوضية .

ولعل هذا يفسر لماذا لم يغادر وزير ايطاليا المفوض في القاهرة مصر الا بعد فترة غير قصيرة من قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا (بعد اسبوعين) . ولقد ذكر اللورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا عقب استقالة علي ماهر في بيان له في مجلس اللوردات في ١١ يوليو ١٩٤٠ «ان الوزير الايطالي المفوض كونت ماتسوليني واعضاء المفوضية الذين يصل عددهم الى المائة لم يغادروا القاهرة الا بعد فترة طويلة ، وانهم كانوا يوعزون بأن مصر اذا تجاهلت التزاماتها في المعاهدة فانها سوف تتجنب اسوأ النتائج من العدوان الايطالي» .

ولعل هذا يؤيد ما ورد في مذكرات الكونت شيانو وزير خارجية ايطاليا عن ١٩ يونيو من انه ابان مقابلته ، لروبنتروب وزير خارجية المانيا ، ذكر ان ايطاليا تأمل في ان تحل محل بريطانيا في عقد معاهدة مع مصر ، والاشتراك مع مصر في حكم السودان .

---

١ — «الاهرام» ١٧ يونيو ١٩٤٠ .

ويشير لورد ويلسون في كتابه (ثماني سنوات فيما وراء البحار) الى موقف حكومة علي ماهر من انجلترا بعد اعلان ايطاليا الحرب بقوله «ان الحكومة المصرية اتبعت سياسة مختلفة فيما يتعلق باعتقال الايطاليين ومصادرة بنوكهم وأماكن استثماراتهم وذلك عند المقارنة بما فعلته الحكومة في سبتمبر الماضي ١٩٣٩ في معاملة الالمان» .

«فخلال السنة السابقة تمكنت سلطات الامن التابعة لنا من مراقبة اماكن مشبوهة للاجتماعات والعملاء النشطاء ، وعلى الرغم من ان البوليس كان متعاونا الى ابعد حد وكان يتصرف بناء على طلبنا .. الا ان الصعوبة الكبرى كانت من جانب الحكومة المصرية نفسها . ومن الصعب الحكم فيما اذا كان هذا التصرف بسبب تلك الاخبار التي ترد من فرنسا او العلاقة والتداخل بين عدد كبير من المصريين من ناحية والجالية الايطالية، اجتماعيا وماليا واقتصاديا من ناحية اخرى» .

والحقيقة ان ما ذكره ويلسون حول قضية الجالية الايطالية يحتاج الى مزيد من البحث والدراسة عن نشاط هذه الجالية وعملها في خدمة المحور ــ وسنأتي لذلك فورا ــ لكن الامانة التاريخية تقضي بأن نضع وجهة نظر علي ماهر في ذلك الخلاف قبل ان نعرض لموضوع الجالية الايطالية .

فلقد ذكر علي ماهر في شهادته في قضية مقتل امين عثمان ما يلي حول هذه الازمة : «لقد طلب مني السفير في ذلك الوقت عدة طلبات :

«اولا ــ ان اعتقل الوزير الطلياني في المفوضية .

«ثانيا ــ ان أفتش المفوضية .

«ثالثا ــ ان أفتش أمتعتهم وجيوبهم وملابسهم وقت السفر .

«رابعا ــ الا أسمح لطلياني بالسفر الا للسفير وموظفي المفوضية .

«فكان ردي : اذا اعتقلتم انتم في انجلترا الكونت جراندي سفير ايطاليا اعمل المثل انا في مصر . وأما التفتيش فاني أرفضه .. وقلت اذا اردتم التفتيش ففتشوا وانا لا احتج .. وقلت لهم ايضا ان هذا التفتيش في الواقع لن يكون لان الكونت جراندي موضع التكريم في بلادكم فلن

اعاملهم انا الا بقواعد العرف الدولي ، والذين سيسافرون معه لا احجزهم الا اذا تبينت موقف المصريين الذين في روما وعددهم وما يتخذ بشأنهم ، واكثر من ذلك نعرف عدد الانجليز فربما تستفيدون انتم» .

هذا هو موقف علي ماهر من وزير ايطاليا المفوض والايطاليين المقيمين في مصر . ومن الواضح ان هذه القضية كانت موضع نزاع حاد بين علي ماهر والسلطات البريطانية الامر الذي يتطلب منا ان نلقي الان نظرة سريعة على الجالية الايطالية ونشاطها في خدمة قضية المحور .

وتقدر المراجع ان عدد الايطاليين في مصر حينئذ بما يتراوح بين ٦٠ الفا و٧٠ الفا .. وكان نفوذ الجالية الايطالية في مصر مستمدا ليس فقط من كثرة عددها .. بل كذلك من مصدرين :

اولا : وجودها داخل القصر ــ ووجود الايطاليين داخل القصر يرجع الى ايام ان كان الخديو اسماعيل منفيا في ايطاليا ، وتربى فؤاد هناك ــ ثم تولى الحكم ومعه عدد من الايطاليين امثال انطون بوللي الذي كان كهربائيا ثم انضم الى الحاشية ، وجارو الحلاق وكافوتسي مدرب الكلاب .. لكن الشخصيات الايطالية التي كان يبدو ان لها بعض النفوذ في القصر هم ميلانيزي رئيس فرقة الموسيقى بالقصر وفيرتشي كبير مهندسي القصر وانجلو سان ماركو المؤرخ المعروف .

ثانيا : يرجع نفوذ الجالية الايطالية في مصر ايضا الى موقفها بشكل عام من الحركة الوطنية منذ ١٩١٩ . وهناك شواهد على ذلك فأمنويل بالدي وضع اول كتاب بالايطالية عن الثورة المصرية والوفد المصري حوالي سنة ١٩٢٠ . والذين عاصروا ثورة ١٩١٩ يذكرون دون شك مصرع الموسيقار الايطالي مارانجوني الذي قتل في حوادث الاصطدام بالقوات البريطانية في القاهرة ، ثم نشاط بعض افراد الجالية الايطالية خصوصا رايموند مالتسي الذي كان يخطب بالازهر وكان مدرسا بالمعهد الايطالي العالي .

وبصرف النظر عن جماعة (الفيدراليين الايطاليين) في الاسكندرية المؤيدة للاحتلال ــ الا ان الجمعية المصرية الايطالية وعلى رأسها جيوفاني

كولاسنتي ـ كانت تمثل الاتجاه العام عند الجالية الايطالية للتعاطف مع الحركة الوطنية المصرية . وقد تدخل الانجليز وسحبوا جيوفاني من مصر .

والى جانب المعهد الايطالي العالي وجمعية الصداقة المصرية الايطالية كانت هناك بعض الصحف الايطالية في مصر ، منها (جورنالي دي أورينتي) ـ وكان رئيس تحريرها جالاسي وكانت واسعة التوزيع وكانت تظهر لها طبعة في الاسكندرية تحت عنوان (الماساجيرو) . ثم كانت هناك جريدة (روما) لصاحبها الكونت دي كللتوه ، وقد سحبه الانجليز ايضا من مصر . ثم انشأت مجلة(ميديتارنيو) (البحر الابيض المتوسط) وكان نصفها بالايطالية والنصف الآخر بالعربية ، وكان رئيس تحريرها ماريو ابولوني وكان مصيره ان أبعده الانجليز عن مصر ايضا .

والى جانب المعهد الايطالي العالي وجمعية الصداقة المصرية الايطالية والصحف الايطالية كان هناك نادي خريجي المدارس والجامعات الايطالية ويضم مصريين وأجانب .

فما موقف هذه الجالية الايطالية في عمومها من الحركة الفاشستية الايطالية ؟. ذكر ويلسون في كتابه (ثماني سنوات فيما وراء البحار) ـ ان هذه الجالية كانت قليلة التحمس للفاشستية ـ لكن جان ليجول في كتابه عن (مصر والحرب العالمية الثانية) (وكان فرنسيا ومحررا في لابورس التي تصدر في مصر) ـ يؤكد انه بصرف النظر عن العمال الايطاليين والمثقفين الثوريين الايطاليين في مصر ، فان غالبية الجالية الايطالية (وربما لم يذكر لوجول ذلك) بسبب انتمائها الى الطبقة المتوسطة الصغرى كانت شديدة الحماس لقضية الفاشستية .

وقد انشأ في القاهرة كذلك سنة ١٩٢٣ او سنة ١٩٢٤ (مركز الفاشستية) التابع للحزب ، وكان فيه ٤٠٠ طالب مصري وكان مقره بالمدرسة الايطالية ، وكان التعليم فيه مساء وبالمجان ، وكان السكرتير السياسي للمركز يعين من الحزب الفاشستي في روما .

اما عن المفوضية الايطالية في القاهرة ـ فاننا نجد مادة وفيرة في كتاب جان لوجول عن (مصر والحرب العالمية الثانية) ـ فهو يرى ان

المفوضية الايطالية برجالها البالغ عددهم مائة كانت لا تستطيع ان تفصل بين كراهية المصريين للانجليز ورضائهم بالحكم الايطالي الفاشستي ، كما انها كانت تبالغ في سهولة غزو مصر من ناحية ليبيا. ولعل القيادة الايطالية في ليبيا هي المسئولة عن ذلك . فلقد كان رجال المفوضية في القاهرة يرددون عبارة بالبو ـ الحاكم العام لليبيا (ان مصر في جنبنا) ، وكانت المفوضية الايطالية مركزا للجماعة الفاشستية الدبلوماسية في القاهرة وهم ممثلو : بلغاريا ورومانيا وغيرها .

ويقف على رأس المفوضية الايطالية موزّوليني الوزير الايطالي المفوض والمبعوث فوق العادة ، وكان ماتسوليني صحفيا فاشستيا قبل ان ينخرط في السلك الدبلوماسي . جاء الى القاهرة من منصب دبلوماسي في امريكا الجنوبية (مونتفيديو) في وقت كانت ايطاليا تعتقد ان لها مستقبلا باهرا في افريقيا ، وخلف بلفرينو جيجي الذي كان ممثلا لايطاليا ابان الازمة الحبشية .

كان ماتسوليني احد المنظمين للمنظمات الفاشستية عام ١٩١٩ وفي مقدمة الكوادر الفاشستية التي زحفت على روما، كما كان سكرتيرا مساعدا للحزب . وكانت فاشستيته لا تسهل له عمله الدبلوماسي . ولم يكن يمتلك مقدرة واضحة ، وكان نجاحه الرئيسي في تصيد السيدات .

وحتى اعلان ايطاليا الحرب كان يسلك مسلك (مندوب ملك ايطاليا الحاكم في القاهرة) ومع ذلك فكان يثير اهتمام الآخرين بأدبه وملبسه المتأنق .

والواقع ان الايام العظيمة في حياة المفوضية الايطالية كانت تلك التي تنحصر بين اول سبتمبر ١٩٣٩ ـ حين نشبت الحرب العالمية ، واعلنت ايطاليا انها دولة غير محاربة ـ وبين يونيو ١٩٤٠ حين اعلن موسوليني دخول ايطاليا الحرب .. فحتى مارس من عام ١٩٤٠ كان ماتسوليني يقول لممثلي الصحف ووكالات الانباء: «ايها الاصدقاء ـ لن تكون حرب من جانبنا . نحن اصدقاء مصر .. وننوي ان نظل كذلك فليكن هذا معروفا جيدا للجميع».

وكان حول ماتسوليني مجموعة من المعاونين يفتقرون الى الكفاءة ، مثل



النحاس باشا والسفير البريطاني

السكرتير الاول دي مونتولتو والسكرتير الثاني مارشوسي فرانس وكانا يتصرفان كمرشحين لمنصب المندوب السامي الايطالي في مصر . وكانت اقل شخصيات المفوضية استفزازا الملحق التجاري بيفئوني الذي كان رساما وله صلات بالمجتمع الثقافي في القاهرة .. لكن دون شك كان المع الشخصيات الايطالية الدبلوماسية واكثرها حركة كابتن ايكو دادون الذي اتخذ من منصبه كرئيس لمركز الاستعلامات الايطالي طريقا لتنظيم طابور خامس ـ وكانت له صلات واسعة ، وكثيرا ما كان يدعو المعارف لتذوق (المكرونة الاسباكيتي) في منزله بالزمالك ، كما كان له اصدقاء كثيرون ، وتفتح له الابواب اينما يذهب ـ كما كان يعرف كل انسان له وزن في القاهرة .

وكانت المفوضية الايطالية العمود الفقري في المجموعة الدبلوماسية الفاشستية ـ ففي ركاب ماتسوليني كان الوزير المفوض الالماني فاشندفورد وكان البارون واخندورف قد ترك مصر قبل الحرب العالمية الثانية . وفي هذه المجموعة يجب ان يذكر الوزير البلغاري المفوض مينتف والياباني يوكويوينو .

ولم يكن احد يدري ما كان يدور بين هذه المجموعة الدبلوماسية الفاشستية من مؤامرات . ويعلق جان دوجول على كلامه عند الحديث عن نشاط المفوضية الايطالية قائلا : «ويجب ان يفهم من كلامي هذا ان الحلفاء لم يكن لهم اصدقاء في مصر . وكان ذلك امرا بعيد المنال . فنشاط ٦٠ الف ايطالي وغالبيتهم من الفاشيست ، الى جانب دعاية جريئة يسندها المال والاذاعة العربية من برلين وبادي كان لهذا كله اثره في تنمية شعور عنيف ضد الحلفاء بين طبقة عريضة من الجمهور المصري» .

واشار السفير البريطاني في خطابه بكلية فكتوريا الى هذه الحقيقة فقال في حدة : «ان الاشاعات السائدة تؤكد ان هناك اناسا ذوي عقول شريرة تحاول ان تبذر بذور الانشقاق وسوء الفهم» وهؤلاء هم الذين اصبحوا يشكلون ما اصطلح على تسميته «بجماعات الهمس» ، والحقيقة ان هذه الجماعات قد احدثت ضررا بالغا .

رغم كل ما يقال عن نشاط المفوضية الايطالية والمؤسسات الايطالية

والجالية الايطالية في مصر ورغم كل ما يقال عن فعالية الاذاعة العربية من راديو برلين وباريس فانه مما لا شك فيه ، كما يقول ويلسون ، فان الحقيقة الرئيسية في الموقف انه كان من الصعب الدعاية للحلفاء في وقت كانت انتصارات المانيا تشد العالم . والحقيقة الموضوعية بالنسبة للموقف في مصر هو ان الشعب المصري الخاضع للاحتلال كان يشمت في هزيمة الجيوش البريطانية ، لا حبا في المنتصرين ولكن كراهية في المهزومين .

الحقيقة انه كان لا بد ازاء موقف الشعب المصري المعادي لانجلترا ان يؤدي دخول ايطاليا الحرب الى اثارة الجدل من جديد حول موقف مصر الدولي وان تعود المناقشات الحادة بين الاطراف المتعددة المصرية بهذا الشأن . فانتصارات المانيا في اوروبا كانت تقوي من وجهة نظر اولئك الذين يرفضون اعلان مصر الحرب ، ومن المؤكد ان الحدود الضيقة التي نزلت فيها الغارات الالمانية الايطالية على مصر لم يكن مصدرها احتراما من جانب المحور للقانون الدولي او خوفا من اعلان مصر للحرب ومن ناحية اخرى فمن المشكوك فيه ان اشتراك القوات المصرية في الحرب الدائرة في الصحراء الغربية كان سيغير في قليل او كثير من الموقف العسكري هناك .

وكانت الدوائر العسكرية والسياسية البريطانية ترى «ان مصر سواء اعلنت الحرب او لم تعلنها فمن الواضح انه لا يمكن حمايتها .. بل لا يمكن الاطمئنان الى وضع بريطانيا في الشرق الاوسط الا اذا خضعت السياسة المصرية بشكل او بآخر خضوعا تاما لخدمة المجهود العسكري البريطاني . ولا شك ان تهديد مصر بالغزو الى جانب انتصارات المانيا في اوروبا كان يخلق موقفا صعبا بالنسبة لولاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦» .

لقد كان الموقف دقيقا ، فمن ناحية لم يكن في وسع اية حكومة مصرية ان تتحدى بريطانيا التي كانت من الناحية الفعلية تحتل مصر ، ومن ناحية اخرى فطالما ان الحرب تسير على نحو سيء بالنسبة للحلفاء وباقتراب احتمال احتلال ايطاليا لمصر محل بريطانيا .. فان علي ماهر لم يتحمس لقضية الحلفاء .

هل كانت هناك مراسلات بين فاروق وهتلر ؟

ما هو دور الخديوي عباس حلمي في الظروف التي أدت الى ٤ فبراير ؟

لكن بصرف النظر عن كل هذه العوامل .. هل كانت لعلي ماهر صلة مباشرة بالمحور او حاول من جانبه اقامة هذه الصلة واكتشفت انجلترا ذلك مما دعاها الى طلب اقالته .

يجب في الاجابة على هذا السؤال ان ننتهي من انه من المقطوع به ان الخلاف بين انجلترا وعلي ماهر كان السبب في استقالته ــ وهو خلاف قائم على التشكك من الجانب البريطاني في اتصالات علي ماهر بالمحور .. وهذا واضح من وزير الخارجية البريطانية لورد هاليفاكس في ١١ يوليو ١٩٤٠ اثر استقالة علي ماهر والجانب المصري يؤكد ذلك ايضا ــ فيذكر محمد حسين هيكل في مذكراته (الجزء الثاني) «علمنا ان الحكومة البريطانية وجهت عن طريق سفارتها في مصر الى الملك فاروق تبليغا بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق ، وانها في ريب من نواياها» .

ويظل السؤال قائما ؛ هل كانت هناك علاقة بين المحور وعلي ماهر ؟. كان البريطانيون يعتقدون ذلك . فهبورت دن ادعى ذلك (صفحة ٢٥ ــ ٢٦) كما ادعت السلطات البريطانية انها اكتشفت من بين الوثائق الالمانية التي عثر عليها ان **علي ماهر** كان يتلقى مساعدات من المحور عن طريق بنك درسدنر(١). وفي عام ١٩٤٧ حين كانت القضية المصرية معروضة على مجلس الامن اصدرت وزارة الخارجية البريطانية بيانا يقول «ان الوثائق الالمانية التي اصبحت في يدنا منذ نهاية الحرب تدعم الادلة التي كانت قد وصلت الينا .. وهذه الوثائق لا تترك مجالا للشك على الاطلاق في ان حكومة المملكة المتحدة اضطرت الى ان تقدم اعنف الطلبات الى الملك لتغيير الحكومة » (٢) .

---

١ ــ جورج كيرك : ــ الشرق الاوسط في الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٤ .
٢ ــ United Nations: Security Council official records, Second year N. 77.

كما ان الوثائق الالمانية التي استشهد بها المؤرخ البريطاني جورج كيرك تؤكد اهتمام المحور – عن طريق السفير الالماني في طهران – بمصير ومكان علي ماهر ، ورغم كل ذلك فيبدو غريبا ان لورد ويلسون ، وهو في القيادة العسكرية العليا البريطانية في البحر الابيض المتوسط يقول تعقيبا على هذا كله ما يلي :

«انه لمما يدعو الى الدهشة ان المعلومات التي وصلت الى المحور من مصر كانت ضئيلة القيمة .. ولا اعرف حالة واحدة تضمنت معلومات عن تحركاتنا او عملياتنا العسكرية تسربت الى العدو في الوقت المناسب الذي يتيح له استخدام تلك المعلومات لمواجهتنا» .

وهذا يقف دليلا لا على وجود علاقة بين وزارة علي ماهر والمحور بالضرورة .. لكنه ينهض على مبالغة الحلفاء وقت الحرب حول موقف علي ماهر وصلته بالمحور .

***

استقالت وزارة علي ماهر . وعلى اثر ذلك القى علي ماهر بيانا في مجلس الشيوخ حمل فيه حملة عنيفة على انجلترا وموقف سفيرها .

كان ذلك في يونيو ، وفيما بين يونيو ١٩٤٠ حتى أوائل فبراير ١٩٤٢ تولت وزارة حسن صبري (يونيو ١٩٤٠ – نوفمبر ١٩٤٠) وحسين سري (نوفمبر ١٩٤٠ – فبراير ١٩٤٢) وكانت وزارتا الرجلين في تعاون تام مع انجلترا ، ولعل أهم ما تم في تلك الفترة الاتفاق النهائي على الموقف الذي اطلق عليه «تجنيب مصر ويلات الحرب» – وهي سياسة يبدو ان الفضل فيها يرجع الى حسن صبري .. لكنها في الحقيقة تخدم المجهود العسكري البريطاني – بمعنى ان مصر حين تضع كافة امكانياتها لخدمة المجهود العسكري البريطاني كانت تقدم اقصى ما تستطيع في هذا المجال .

لكن وزارتي حسن صبري وحسين سري كانتا ضعيفتين في مواجهة الموقف الداخلي لعدة اسباب :

١ – حرصهما على عدم اغضاب القصر بتنفيذ مطالب الانجليز باعتقال علي ماهر وعجزهما بكل تأكيد عن وضع حد للنشاط الموالي للمحور وهذا واضح بالنسبة لعزيز المصري وحسن البنا .

٢ – استناد الوزارتين على برلمان ينتمي الى حزبي السعديين والدستوريين .

٣ – الازمة التموينية في وزارة حسين سري بالذات .

لكن ساعد هاتين الوزارتين على البقاء الموقف العسكري الذي كان الى حد كبير في صالح انجلترا . اقصد انتصار الحلفاء في تلك الفترة نتيجة فشل المانيا في معركة انجلترا ، وانتصارات الجنرال ويفل في الصحراء الغربية ونجاح الحملة البريطانية في طرد الايطاليين من الحبشة في شتاء ١٩٤٠–١٩٤١ . حقيقة لقد استطاع الالمان ان يحرزوا نصرا معادلا في اليونان .. لكن احتلال بريطانيا لسوريا والعراق كان يوازن النصر الالماني. وبدا من الواضح انه مهما يكن من شأن الموقف العسكري في اوربا ، فان الموقف في الشرق الاوسط في يد انجلترا .

***

لكن الموقف تغير تماما بغزو المانيا للاتحاد السوفييتي في مايو ١٩٤١ على نحو يمكن اعتبار هذا الغزو المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وكان القصر اكثر المناطق تأثرا بهذا الغزو . فمن الناحية العسكرية كان من الواضح ، ان هزيمة السوفييت ستؤدي الى اضطراب موقف بريطانيا كله في الشرق الاوسط وسينتهي اما الى انسحاب بريطانيا من المنطقة او الى حرب وحشية داخل المنطقة . وكان التحالف البريطاني السوفييتي – الى جانب مقاومة الشعب السوفييتي – قد خلق نوعا من التعاطف الواضح على السوفييت والاتجاهات الاشتراكية . وقد ساعد على ذلك التعاطف ان حركات المقاومة ضد النازية في بلدان اوربا التي يحتلها الالمان كانت بقيادة القوى الاشتراكية .

وانعكس هذا التعاطف على الاوضاع في البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة او المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا كمصر .. لكن هذا الموقف من ناحية اخرى اثار قلق الدوائر الحاكمة المصرية وفي مقدمتها القصر الذي كان يخشى من انتصار التحالف السوفييتي الانجليزي اكثر بكثير مما يخشى من انتصار المحور . لذلك لم يكن غريبا ان يخرج اسماعيل صدقي سكرتير اتحاد الصناعات في مصر والعضو في عدد من مجالس ادارات شركات المانية وايطالية وفرنسية بمقال في الاهرام في ١٩ سبتمبر ١٩٤١ يهاجم فيه الدعوة الى دخول مصر الحرب ، ويرى ان ايطاليا تهاجم مصر لا بقصد غزوها ولكن لان بريطانيا تحتلها .

حدث هذا في الوقت الذي كان الالمان ينتصرون فيه في الشمال في الجبهة السوفييتية — كما تضاعفت قوة الالمان في ليبيا ، وكذلك دخول اليابان الحرب في ديسمبر ١٩٤١ بهجومهم المفاجىء على بيرل هاربر .. هذا بينما كانت كافة هذه الانتصارات من جانب المحور تدفع الى جعل مصر «القاعدة الرئيسية» في الموقف — وازاء ذلك كان لا بد من تعاون كامل بين السلطات المصرية والسلطات البريطانية ، ووجود حكومة قوية مثل الوفد تتعاون كلية مع المجهود العسكري البريطاني في هذه الظروف .

فلما تقدمت السفارة البريطانية تطلب من الملك استدعاء النحاس تردد القصر في ذلك ، وكان تردده يرجع من ناحية الى العلاقات الشخصية والسياسية بين القصر والوفد منذ ١٩٣٧ . ولكن ليس هذا هو العامل الارجح في تقديرنا فالعاملان الحاسمان في موقف القصر هما :

اولا — ان الملك بموقف عنيد من الانجليز يعتقد انه يكسب جماهير الشعب من الوفد .

ثانيا — ان هذا الموقف المتعنت سيخدم العلاقات المستقبلة بين القصر والمحور وبمعنى آخر فان القصر حريص على ان يظهر للمحور ان تنازله لمطلب بريطانيا كان نتيجة استخدام القوة وليس نتيجة استسلام كامل من جانبه .

ودون شك فان فاروق بموقفه العنيد حتى اللحظة الاخيرة ، ثم تراجعه

قد نجح في خدمة سياسة القصر ابان الحرب الى حد كبير .

ولا بد لاستكمال هذه الصورة ان نتحقق من وجود علاقة بين فاروق والمحور فالمؤرخون الانجليز يدّعون ذلك (١) ولكن ما يقدمونه من ادلة يسهل الطعن فيه دفاعا عن تصرفات بريطانيا في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وتشير الحقيقة بما لا يدع مجالا للشك ان الوثائق الالمانية الموجودة في وزارة الخارجية الالمانية عن مصر في الحرب العالمية الثانية تؤكد وجود صلة بين فاروق والمحور . وكانت الصلة عن طريق السفارة المصرية في ايران ، وعن طريق المفوضيات الاوربية للدول التابعة للمحور .. وبالذات المفوضية البلغارية .

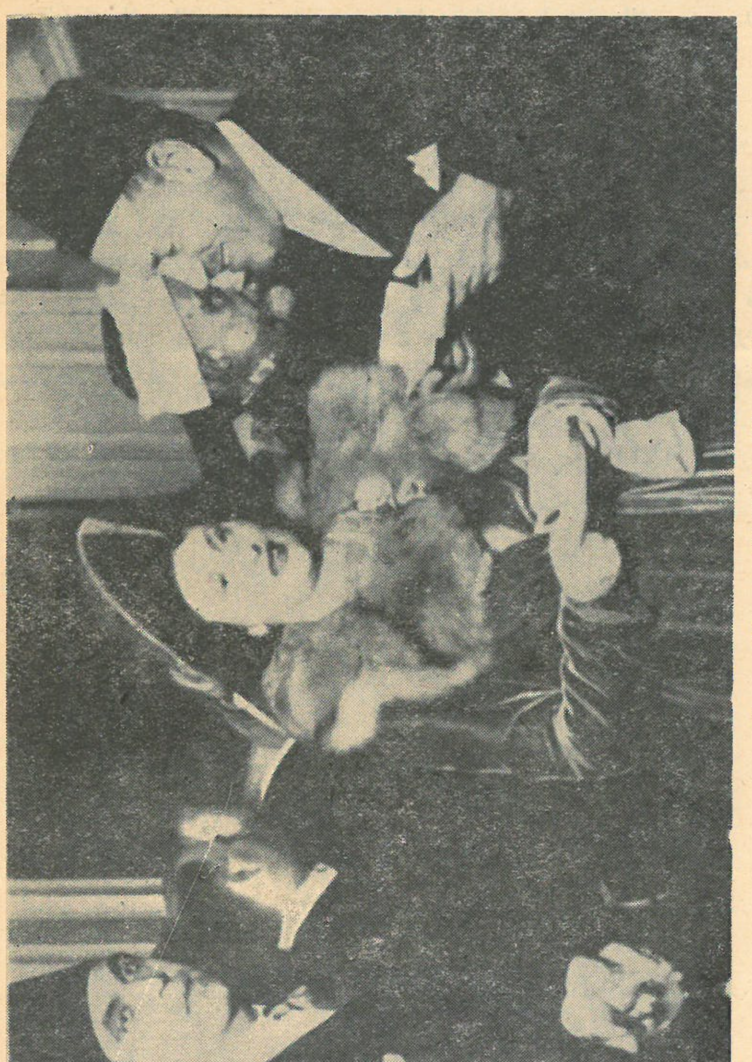
ففي ١٤ ابريل ١٩٤١ تمت محادثة في طهران بين السفير الالماني اتيل وبين يوسف ذو الفقار السفير المصري في طهران ، الذي كان والد الملكة فريدة وموضع ثقة فاروق . وفي المحادثات ذكر ذو الفقار لايتل وجهات نظر فاروق ، ورجاه ان يوصلها لهتلر . وفي هذه الرسالة الشفوية شرح فاروق «انه وشعبه لا يرغبون في حرب ضد المانيا ، وان جيشه ضعيف لا يستطيع القيام في وجه انجلترا ، وان موقف الملك صعب خصوصا ان ولي العهد الامير محمد علي لعبة في يد الانجليز وان هذا الامير يحتفظ في بطانته بعدد من الانجليز» .. ثم ختم الرسالة بان «فاروق مع شعبه يأملون في رؤية القوات الالمانية منتصرة ومحررة لهم من الاحتلال الانجليزي المهين » (٢) .

واهتم هتلر اهتماما واضحا بهذه الرسالة . وأمر بشكر فاروق على عواطفه ، وان يبلغه بأن كفاح المانيا ليس موجها ضد مصر ولا ضد الدول العربية في الشرق الاوسط .. لكنه موجه فقط ضد انجلترا العدو

---

١ — راجع جورج كيرك : الشرق الاوسط في الحرب العالمية الثانية .

٢ — راجع ايتل الى روبنتروب وزير الخارجية الالمانية في ١٥ ابريل ١٩٤١ — الارشيف الخاص بمصر التابع لسكرتير وزارة الخارجية .



النحاس باشا – الشيخ الراغي – الليدي لبسون

المشترك (١) .

ثم ابلغ ذو الفقار السفير الالماني في طهران في ٢ يوليو ١٩٤١ – بناء على برقية من الملك فاروق بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٤١ – ان «لدى الملك فاروق معلومات تشير الى ان الانجليز سيحتلون مناطق البترول الايرانية لكي يحموها ضد الهجوم الالماني المحتمل من ناحية روسيا على العراق وايران » (٢) .

لكن الذعر انتاب فاروق لدى وصول انباء عن علاقة المحور بالخديو السابق عباس حلمي . ذلك ان الخديو عباس اتصل في ابريل ١٩٤١ بهتلر الذي ارسل سفيره المتجول فون هيننج الى جنيف – حيث كان يعيش عباس – للتباحث معه . وقد اعرب عباس عن امله في حماية هتلر له حتى يصبح ملكا على مصر مرة ثانية وان يحمل منصب الزعامة في الدولة العربية الكبرى المزمع اقامتها .. لكن الحكومة الالمانية لم تعط عباس وعدا قاطعا وان كانت قد رأت استمرار الاتصال به للاستفادة من علاقاته المختلفة بدول الشرق الاوسط (٣) . ومن المحتمل ان يكون آغا خان (وكان مقيما في سويسرا) قد ساعد على ايجاد الصلة بين عباس وهتلر .. فقد ذكر شيرر في كتابه «ظهور وسقوط الرايخ الثالث» ان آغا خان كتب في رسالة له لهتلر يقول انه اتفق مع عباس على ان يشربا نخب انتصار المانيا النهائي .

ومن المؤكد ان فاروق كان قد عرف باتصال عباس بهتلر ذلك ان فورمان السكرتير المساعد لوزارة الخارجية (٤) ارسل الى هتلر في ٣٠ يناير ١٩٤٢ عن محادثة جرت بين وزير بلغاريا المفوض في القاهرة وسري عمر بك سكرتير وزارة الخارجية المصرية . وفيها اعرب ممثل وزارة

---

١ – خطاب من وزارة الخارجية الى السفارة الالمانية في طهران بتاريخ ٣٠ ابريل ١٩٤١ – ارشيف سكرتير الوزارة .

٢ – خطاب ايتل الى وزارة الخارجية في ٣ يوليو ١٩٤١ – مجموعة الوثائق السابقة.

٣ – تقرير Wormann سكرتير وزارة الخارجية الالمانية المساعد في ١٨–٩–١٩٤١ .

٤ – مذكرة فورمان ٢٨–٣–١٩٤١ – ارشيف سكرتير الوزارة .

الخارجية المصرية عن قلق فاروق من محادثات الالمان مع عباس « ويطلب ايقاف هذه العلاقة ، كما يطلب من المانيا ان تحميه بكل الوسائل حتى النهاية لانه يقود الصراع ضد الانجليز بكل قواه وهو في هذا يعرض عرشه للخطر لان الانجليز هددوه مرارا بالطرد واحلال الامير محمد علي محله » .

وتشير الوثائق الالمانية انه كان من نتيجة هذه المحادثة ان قطعت المانيا صلتها بعباس تماما . كما انه مما تجدر ملاحظته ان مذكرة فورمان كانت في ٣٠ يناير ١٩٤٢ اي قبل حدوث حادثة ٤ فبراير بأيام .. ومن المؤكد الآن ان مخاوف فاروق من اتصال عباس بالالمان هو الذي يشكل العامل المباشر والرئيسي في مسئولية فاروق في ازمة ٤ فبراير ، ذلك ان فاروق كما يبدو كان في حاجة اكثر الى اثبات ولائه للمحور وعدائه للانجليز ليحتفظ بعرشه اذا نجح الالمان في اختراق الدلتا والوصول الى القاهرة .

والآن ـ ماذا عن مسئولية الوفد في ازمة ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟.

مسئولية الوفد في ٤ فبراير

وماذا عن موقف الوفد ؟.

الحقيقة ان موقف الوفد لا يمكن تقويمه تقويما صحيحا الا من خلال تتبع سلسلة الاحداث ـ ليس فقط في ١٩٣٩ عندما نشبت الحرب العالمية الثانية .. بل منذ ١٩٣٧ عندما اقيلت وزارة الوفد .

ولقد كان لدى الوفد من الاسباب ما يدعو لدفن ماضي صراعه مع القصر على ايام الملك فؤاد وان يبدأ صفحة جديدة . وفي مقدمة هذه الاعتبارات ان الوفد هو صاحب الدور الاكبر في توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وان الملك المشاكس فؤاد قد توفي وخلفه صبي وان من الممكن للوفد ان يسيطر على الملك الصبي ويسيره كما يريد .. لذلك عندما وصل الوفد الى الحكم كان يحدوه الامل في وضع نهاية للعلاقات السابقة بين القصر والوفد وبداية عهد جديد .

لكن تطورين هامين اضحيا يهددان موقف الوفد وسياسته الجديدة : الاول الانشقاق داخل الوفد ، والثاني تدهور سياسة الود بين الوفد والقصر .

١ ـ الانشقاق داخل الوفد

وقد ظهر هذا من خلال المناقشات العامة لمشروع كهربة خزان اسوان ففي بداية معاهدة مونتريه دخلت الحكومة في تعاقد مع شركة انجليزية للقيام بهذا العمل .. لكن محمد محمود باشا ـ زعيم المعارضة ورئيس حزب الاحرار الدستوريين في ذلك الوقت ـ دعا الى طرح المشروع للمنافسة الدولية ..

وكان هناك بعض اعضاء الوزارة من امثال محمود فهمي النقراشي ومحمود غالب يؤيدون زعيم المعارضة وادانوا علنا وزير الاشغال (عثمان محرم) لاتخاذه قرارا سريعا في المشروع «الذي كان لا يزال في حاجة الى مزيد من الدراسة» . وما اسرع ما اشترك مكرم عبيد في هذا الصراع وتولى الدفاع من وجهة نظر الحكومة .

ولقد ادى هذا الى اعادة تشكيل الوزارة في ١٣ يونيو ١٩٣٧ حيث استبعد النقراشي ومحمد صفوت ومحمود غالب ومحمد فهمي الذين طردوا كذلك من حزب الوفد في سبتمبر من نفس العام . اما الاعضاء الوفديون المؤيدون للمنشقين برئاسة احمد ماهر فقد خرجوا هم ايضا على الوفد في ٣ يناير ١٩٣٨ بعد اقالة وزارة الوفد . وفي بيان بالصحف اعلن احمد ماهر ان حزب الوفد قد انحل عندما وصل الى القيادة عناصر غير وفدية اصيلة . وبذلك لم يعد الوفد ، في رايه ، يتألف من مجموعة المبادىء الوطنية كما كان .. وكان ذلك البيان مقدمة لاعلان انشاء الحزب السعدي ، ثم كان من الطبيعي ان ينضم الحزب الجديد الى الجبهة السياسية المعادية للوفد .

ويعتبر هذا الانقسام – او بمعنى ادق الانسلاخ – الثالث في قيادة الوفد (يفضل تعبير الانسلاخ لا الانشقاق – لان الانشقاق يعني خروج جزء من قاعدة الحزب مع الخارجين وهذا ما لم يحدث . اما الانسلاخ الاول فهو خروج الاحرار الدستوريين عام ١٩٢١ ، والثاني حزب السبعة والنصف في ١٩٣٢) .

وفي الحقيقة ان هذا الانسلاخ –الثالث– قد اخرج من صفوف القيادة الوفدية اثنين ينتميان الى الطبقة المتوسطة وهما احمد ماهر والنقراشي ، مع ان الانسلاخين الاول والثاني اخرجا من قيادة الوفد العناصر الاقطاعية والراسمالية الكبيرة والقبلية .

وكانت محصلة الانسلاخات الثلاثة ان العناصر الممثلة للطبقة المتوسطة الصغرى اصبحت اكثر سيطرة على قيادة الوفد واكثر ايجابية في داخله. وربما كانت هذه الفترة ، قبل تسرب العناصر الاقطاعية مرة اخرى الى قيادة الوفد بعد ذلك ، هي أقصى ما وصلت اليه ثورية القيادة الوفدية ..

فلم تمض سنوات قليلة حتى دخلت عناصر تمثل الارستقراطية الزراعية في قيادة الوفد ، الامر الذي ادى الى نوع من الصراع بين العناصر القديمة التي كانت تنتمي الى الطبقة المتوسطة الصغرى وبين هذه العناصر الارستقراطية الجديدة (صراع صبري ابو علم مع فؤاد سراج الدين) .. كما ان دخول هذه العناصر الارستقراطية الزراعية الى قيادة الوفد وسعت الهوة بين القيادة والقواعد الجماهيرية ، وبدأ نوع من التخلخل في صفوف الوفد كله وفي علاقته بالجماهير الشعبية .

وفي هذا الاطار العام يمكن تفهم تأثير بعض هذه العناصر الارستقراطية على القيادة التقليدية المنتمية الى الطبقة المتوسطة الصغرى ، كذلك فان زواج النحاس غير المتكافىء قد احدث ثغرة نفسية ادت الى وضعه في موقف غير ملائم – وهو في النهاية دليل على وقوع الطبقة المتوسطة الصغرى تحت نفوذ العناصر الارستقراطية الزراعية الجديدة في قيادة الوفد ... ثم لا شك ايضا ان الزوجة الصغيرة ذات النفوذ الكبير على زعيم الوفد كان لها تأثيرها الكبير مما ادى الى تعيين الاقارب في مناصب وزارية هامة – الامر الذي ادى الى تحرج زعيم الوفد وخلق له الكثير من المتاعب .

٢ – تدهور سياسة الود بين الوفد والقصر

عندما وصل فاروق الى السن القانونية لتولي العرش في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ كانت هناك تغيرات جديرة بالاهتمام قد حدثت على روح السياسة المصرية . فالشيخ مصطفى المراغي ، شيخ الجامع الازهر .. الذي كان في وقت ما يؤيد «الجبهة الوطنية» بزعامة الوفد حرصا على البقاء في منصبه بدأ يتمرد على وزارة الوفد وكان له تأثير بارز في دوائر القصر ، وبدأ يدعو الى فكرة «الملك الصالح» الذي يواظب مظهرا على صلوات الجمعة في الجوامع المختلفة وكان هذا بداية لتزعم مصر حركة وحدة اسلامية او خلافة اسلامية .

كان الوفد يرقب هذه التطورات بقلق شديد بينما كانت احزاب الاقلية تلتقط هذه الفرصة لطرد الوفد من الحكم . ولذلك اتبعت احزاب الاقلية سياسة التقرب الى القصر ، وادانت اتجاهات الوفد وبالذات العناصر

وكان هناك بعض اعضاء الوزارة من امثال محمود فهمي النقراشي ومحمود غالب يؤيدون زعيم المعارضة وادانوا علنا وزير الاشغال (عثمان محرم) لاتخاذه قرارا سريعا في المشروع «الذي كان لا يزال في حاجة الى مزيد من الدراسة» . وما اسرع ما اشترك مكرم عبيد في هذا الصراع وتولى الدفاع من وجهة نظر الحكومة .

ولقد ادى هذا الى اعادة تشكيل الوزارة في ١٣ يونيو ١٩٣٧ حيث استبعد النقراشي ومحمد صفوت ومحمود غالب ومحمد فهمي الذين طردوا كذلك من حزب الوفد في سبتمبر من نفس العام . اما الاعضاء الوفديون المؤيدون للمنشقين برئاسة احمد ماهر فقد خرجوا هم ايضا على الوفد في ٣ يناير ١٩٣٨ بعد اقالة وزارة الوفد . وفي بيان بالصحف اعلن احمد ماهر ان حزب الوفد قد انحل عندما وصل الى القيادة عناصر غير وفدية اصيلة . وبذلك لم يعد الوفد ، في رايه ، يتألف من مجموعة المبادىء الوطنية كما كان .. وكان ذلك البيان مقدمة لاعلان انشاء الحزب السعدي ، ثم كان من الطبيعي ان ينضم الحزب الجديد الى الجبهة السياسية المعادية للوفد .

ويعتبر هذا الانقسام – او بمعنى ادق الانسلاخ – الثالث في قيادة الوفد (يفضل تعبير الانسلاخ لا الانشقاق – لان الانشقاق يعني خروج جزء من قاعدة الحزب مع الخارجين وهذا ما لم يحدث . اما الانسلاخ الاول فهو خروج الاحرار الدستوريين عام ١٩٢١ ، والثاني حزب السبعة والنصف في ١٩٣٢) .

وفي الحقيقة ان هذا الانسلاخ –الثالث– قد اخرج من صفوف القيادة الوفدية اثنين ينتميان الى الطبقة المتوسطة وهما احمد ماهر والنقراشي ، مع ان الانسلاخين الاول والثاني اخرجا من قيادة الوفد العناصر الاقطاعية والراسمالية الكبيرة والقبلية .

وكانت محصلة الانسلاخات الثلاثة ان العناصر الممثلة للطبقة المتوسطة الصغرى اصبحت اكثر سيطرة على قيادة الوفد واكثر ايجابية في داخله. وربما كانت هذه الفترة ، قبل تسرب العناصر الاقطاعية مرة اخرى الى قيادة الوفد بعد ذلك ، هي اقصى ما وصلت اليه ثورية القيادة الوفدية ..

فلم تمض سنوات قليلة حتى دخلت عناصر تمثل الارستقراطية الزراعية في قيادة الوفد ، الامر الذي ادى الى نوع من الصراع بين العناصر القديمة التي كانت تنتمي الى الطبقة المتوسطة الصغرى وبين هذه العناصر الارستقراطية الجديدة (صراع صبري ابو علم مع فؤاد سراج الدين) .. كما ان دخول هذه العناصر الارستقراطية الزراعية الى قيادة الوفد وسعت الهوة بين القيادة والقواعد الجماهيرية ، وبدأ نوع من التخلخل في صفوف الوفد كله وفي علاقته بالجماهير الشعبية .

وفي هذا الاطار العام يمكن تفهم تأثير بعض هذه العناصر الارستقراطية على القيادة التقليدية المنتمية الى الطبقة المتوسطة الصغرى ، كذلك فان زواج النحاس غير المتكافىء قد أحدث ثغرة نفسية ادت الى وضعه في موقف غير ملائم – وهو في النهاية دليل على وقوع الطبقة المتوسطة الصغرى تحت نفوذ العناصر الارستقراطية الزراعية الجديدة في قيادة الوفد ... ثم لا شك ايضا ان الزوجة الصغيرة ذات النفوذ الكبير على زعيم الوفد كان لها تأثيرها الكبير مما ادى الى تعيين الاقارب في مناصب وزارية هامة – الامر الذي ادى الى تحرج زعيم الوفد وخلق له الكثير من المتاعب .

٢ – تدهور سياسة الود بين الوفد والقصر

عندما وصل فاروق الى السن القانونية لتولي العرش في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ كانت هناك تغيرات جديرة بالاهتمام قد حدثت على روح السياسة المصرية . فالشيخ مصطفى المراغي ، شيخ الجامع الازهر .. الذي كان في وقت ما يؤيد «الجبهة الوطنية» بزعامة الوفد حرصا على البقاء في منصبه بدأ يتمرد على وزارة الوفد وكان له تأثير بارز في دوائر القصر ، وبدأ يدعو الى فكرة «الملك الصالح» الذي يواظب مظهرا على صلوات الجمعة في الجوامع المختلفة وكان هذا بداية لتزعم مصر حركة وحدة اسلامية او خلافة اسلامية .

كان الوفد يرقب هذه التطورات بقلق شديد بينما كانت احزاب الاقلية تلتقط هذه الفرصة لطرد الوفد من الحكم . ولذلك اتبعت احزاب الاقلية سياسة التقرب الى القصر ، وادانت اتجاهات الوفد وبالذات العناصر

الجديدة باعتبارها ممثلة للاتجاه الدكتاتوري او كما يعبر عنه مؤرخنا المرحوم عبد الرحمن الرافعي «دكتاتورية الاغلبية» .

وكان تشكيل (القمصان الخضراء) الذي يتزعمه احمد حسين وحزب مصر الفتاةتنظيما شبه عسكري يمثل صورة ممسوخة من النظامالفاشستي الايطالي ، وكان تعاظم نشاط هذا التنظيم من العوامل المشجعة للوفد نفسه الى ان ينشىء تنظيم (القمصان الزرقاء) — وهو تنظيم لا يقل قبحا عن القمصان الخضراء ، ويرفع شعارا فاشستيا بحتا «الامة المسلحة» .. لكن اول مبدأ وضعه القمصان الخضر امام اعينهم كان الدفاع عن الاسلام وكانوا يتهمون الوفد بالتعصب «للقبطية» .

ووصلت العلاقة بين الوفد والقصر (مسنودا بأحزابالاقلية والتنظيمات الفاشستية والشخصيات الدينية الرئيسية) الى حد الازمة الحادة حول الاحتفال بتتويج الملك ، ذلك ان النحاس كان يعارض بشدة في الاقتراح الذي كان يقف وراءه الشيخ المراغي والامير محمد علي للاحتفال بهذا التتويج احتفالا دينيا (افاض الاستاذ محمد التابعي في كتابه «الساسة والسياسة — مصر ما قبل الثورة» حول هذه الازمة) والحقيقة ان الوفد كان يرى في هذا النوع من التتويج تهديدا للمبادىء الاساسية « العلمانية » و«الديمقراطية» وهما ركنا الوفد الفكري منذ سنة ١٩١٩ ... ومع ان هذا النزاع انتهى لصالح الوفد الا انه ادى الى اتساع هذه الهوة في الخلاف بين الوفد والقصر ، كما ادى الى زيادة استياء دوائر شيخ الازهر من الوفد .

وبتطور شعبية فاروق ، واستناده على جميع القطاعات المحافظة مثل بعض «العلماء» ، برز علي ماهر والقمصان الخضر والجماهير غير الواعين حول الملك ، واصبحوا يشكلون تطورا خطيرا .. الامر الذي ادى الى ضعف قدرة الوفد في مواجهة مناورات القصر واتباعه .

وبدات من جديد تطفو على السطح المشاكل الدستورية التي كانت قد سويت من قبل ، فأحد المقاعد في مجلس الشيوخظل شاغرا لمدة شهرين .. لان القصر رفض ان يعترف بحق الحكومة في تعيين اعضاء مجلس الشيوخ. ومرة اخرى رفض القصر السماح بالموافقة على قانون يقترح اضافة

للميزانية كانت حكومة الوفد تلح في طلبه .. وحكومة الوفد من جانبها رفضت حل تشكيل القمصان الزرق الذي كان تابعا لحزب الوفد على الرغم من طلب القصر المتكرر بهذا الشأن .

وبينما كان الصراع مستمرا على هذا النحو ، قامت المشكلة الاخيرة والحاسمة بين الطرفين .. حينما رفضت الحكومة حق الملك في تعيين كبار رجال القصر في المناصب الكبرى في الديوان الملكي ذلك ان القصر طالب بتعيين علي ماهر رئيسا للديوان الملكي وعارضت حكومة الوفد . وشرح النحاس وجهة نظر حكومته (١) وهي ان المشكلة ليست مشكلة اشخاص ولكنها مشكلة مبادىء دستورية ، فهل توجد حكومة دستورية ام حكومة استبدادية ؟.. وادت هذه المشكلة الى طرد النحاس من الحكم في ديسمبر ١٩٣٧ .

***

وعلى اثر سقوط وزارة الوفد — شكلت وزارة ائتلافية من الاحزاب المعادية للوفد وبالذات حزبي السعديين والاحرار الدستوريين .. فحلت البرلمان واجرت انتخابات ، مشكوك في سلامتها ، انتهت بفوز ساحق للحزبين اللذين وزعا المقاعد بينهما . وكانت الحكومة الجديدة برئاسة محمد محمود رئيس حزب الاحرار الدستوريين تعمل بجد في تأييد بريطانيا تأييدا تاما ضد الخطر الفاشستي الذي خرج من اوربا ، كذلك تقدمت باقتراح لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، كما قررت تخفيض عدد الجيش المصري حتى لا يكون خطرا على بريطانيا اذا نشبت الحرب وتعرضت وزارة محمد محمود الى الهجوم من جانب الوفد والقصر معا وان كان لسببين مختلفين تماما .

فللوفد سياسة وطنية — والوفد دائما اكثر وطنية في المعارضة — وهو يرغب في تعاون مع الحلفاء ولكن في نفس الوقت كان ينادي بأن مصر يجب

1 — Daily Telegraph 30 - 1937.

الا تتنازل عن حقوقها امام مسئوليات جديدة لذلك هاجم الوفد عدم دخول مصر في المحادثات الانجليزية الايطالية حول قضية الحدود المصرية الليبية باعتبارها اعتداء على سيادة مصر .

اما القصر ـ فقد تنازع مع وزارة محمد محمود حول قضية الجيش ـ ذلك ان القصر كان يتزعم تعبئة الشعور العام ضد بريطانيا عن طريق تقوية القوة العسكرية لمصر مما قد يساعد في النهاية على تأكيد سيادتها .. وكان القصر يأمل في تأييد المحور تأييدا معنويا في هذه المحاولة ـ ومن هنا نشب الخلاف بين القصر ومحمد محمود الموالي لبريطانيا .. فسقطت وزارة محمد محمود وخلفتها وزارة علي ماهر .

وكان اختيار علي ماهر ـ بصرف النظر عن علاقته بالقصر ـ يعتبر في الواقع افضل مرشح لاتباع سياسة من شأنها تقوية القوة العسكرية لمصر ، وتدعيم نفوذ المحور داخل مصر .

وانزعج الوفد من نمو القوى الفاشستية في مصر ، وحاول الوفد ان يقدم على خطوة لتقوية نفسه لذلك اسرع الوفد في اول يوليو ١٩٣٨ الى عقد مؤتمر لم يتمخض عن نتائج هامة (١) .

لكن تطور الاحداث ساعد الوفد كثيرا ذلك لان نشوب الحرب العالمية الثانية واعلان الاحكام العرفية منح الوفد فرصة للهجوم على الاحزاب السياسية المعادية . ففي اول ابريل ١٩٤٠ قدم النحاس مذكرة الى السفير البريطاني تطالب بما يلي :

١ ـ ان تعد الحكومة البريطانية بسحب القوات الاجنبية من الاراضي المصرية بعد نهاية الحرب .

٢ ـ ان يكون لمصر الحق في الاشتراك في مباحثات الصلح .

٣ ـ ان تدخل بريطانيا في مفاوضات مع مصر للاعتراف نهائيا بالسيادة

---

١ ـ راجع تقويم الهلال لعام ١٩٣٩ .

المصرية على السودان .

٤ ـ ايقاف الاحكام العرفية ..

٥ ـ رفع الحظر المفروض على تصدير القطن .

والمذكرة بكل تأكيد تعبير عن نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد، ويزيد من اهميتها توقيتها لانها جاءت في وقت كانت بريطانيا قد اخذت تدرك خطورة الموقف العام بالنسبة لها في مصر . وكانت وزارة علي ماهر ـ رغم اعلانها التعاون التام مع بريطانيا ـ تتبع سياسة وضع العناصر المعروفة بميولها نحو المحور في المراكز الحساسة في الدولة .

ولقد هاجم علي ماهر مذكرة الوفد واتهمها بأنها خرق لدستور البلاد وشرفها ، فلما ساءت العلاقات بين علي ماهر وبين الانجليز ، عندما دخلت ايطاليا الحرب ، اضحى وجود الوفد في السلطة امرا ضروريا لبريطانيا ولقضية هزيمة الفاشية .

بعد سقوط وزارة علي ماهر ـ حاولت بريطانيا ان تطلب من القصر تأليف وزارة وفدية او يرضى عنها الوفد ، وكانت هناك محاولة كفر عشما ـ لكن النحاس أصر على ان تكون الوزارة وفدية صرفة .

ومن الممكن تقسيم اتجاهات القوى السياسية في مصر في ذلك الوقت على النحو التالي :

اولا ـ اتجاه السعديين ـ ولهم وزن في البرلمان القائم آنذاك ـ وكانوا يضغطون من اجل دخول الحرب .. ولم يكن هذا الاتجاه يلقى تأييد الرأي العام .

ثانيا ـ اتجاه القصر وعلي ماهر في مغازلة المحور والاستعداد للقائه .

ثالثا ـ اتجاه الوفد الذي كان يرحب بالتعاون مع الحلفاء ، ويتحمس لقضية الديمقراطية في صراعها العالمي . ولكنه يرى عدم اعلان الحرب رسميا .. بل يرى كذلك ، كشرط للتعاون مع الحليفة الحصول على وعد

بالجلاء بعد الحرب والاعتراف بما سموه حق مصر في السودان .

وكان الانجليز يدركون ان الارتباط بالوفد يعني الارتباط بالشعب المصري ككل ، وكانوا على ثقة من ان وصول الوفد الى الحكم – رغم كل شيء – سيقوي من قضية الحلفاء وسيضرب كافة النشاطات المعادية لبريطانيا .

كان الموقف على النحو التالي : الملك منحاز ناحية المحور ، وحزب الاحرار الدستوريين ضعيف غير واثق من موقفه ، والحزب السعدي عاجز عن ان ينقل القوى السياسية الى جانبه – لذلك فالوفد وحده الصريح في عدائه للقصر واتجاهات المحور – ووراءه الجماهير التي تستطيع ان تمكن الوفد من وضع حد للقصر شريطة عدم تدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية .

وكان هذا هو الدرس الذي تعلمه الوفد من ممارسته السياسة لما يزيد على اربعين عاما في ظل دستور ١٩٢٣ .

كان من الواضح اذن ان الظروف قد دفعت بالوفد الى موقف يستطيع منه ان يساوم الحكومة البريطانية او القصر .. لكن مساومته مع القصر كانت البديل بعد فشل كل الجهود للوصول الى اتفاق مع بريطانيا لكن المبادرة في هذا المجال كانت تكمن فقط لدى الحكومة البريطانية .

مهما يقل عن انتهازية الوفد وسعيه وراء الحكم – فلا شك في ان مكانته القوية لدى الشعب وقدرته على ان يلعب الدور الحاسم في تقرير التوازن بين القوى السياسية في تلك الساعة – كان عاملا لا يمكن لبريطانيا ان تتجاهله .. خصوصا ان قلق بريطانيا كان قد وصل الى حد لم يعد معه في الامكان مزيد من الانتظار ... ومن هنا كان الانذار البريطاني للملك باستدعاء وزارة وفدية .

لقد كانت هذه هي المرة الاولى التي يتدخل فيها الانجليز لصالح حزب الاغلبية ، لا لان هذا الحزب قد اصبح عميلا بريطانيا لكن لان بريطانيا ، في ظروف الحرب العالمية الثانية خصوصا أواخر ١٩٤١ ، كانت في أشد الحاجة الى حزب الاغلبية في الحكم .

ويبقى ان نسأل : لماذا لم يصر الوفد ، تحت ظروف ازمة انجلترا في فبراير ١٩٤٢ ، على تنازل فاروق عن العرش ؟.

والجواب كالآتي :

اولا – على الرغم من ان الوفد كان دائما يكافح من اجل الحد من سلطة الملك الا ان ثوريته لم تمتد ابدا الى حد النظام الجمهوري .. فقد كان الوفد منذ تكوينه يعتبر الملكية امرا مسلما به .

ثانيا – ان كل العناصر المعادية للوفد كانت تتحد مع بعضها في الدفاع عن الملكية اذ كانوا يعتبرون الملك رمزا للسيادة المصرية .. وبالنسبة لهم كان التدخل البريطاني اهانة موجهة لمصر كلها .

ورغم انتهازية الوفد ورغبة الكثير من اعضائه في الوصول الى الحكم – وهو عامل لا يمكن التهوين من شأنه – الا ان هناك عدة عوامل موضوعية في موقف الوفد ، دفعت الوفد الى المسلك الذي سلكه في ازمة٤ فبراير.. وهي كالآتي :

١ – ان العداء التاريخي والموضوعي بين القصر والوفد – ثم تحمس القصر المتزايد للمحور – كان يحدث اثرا آليا مضادا داخل دوائر الوفد .

٢ – لم يكن امام النحاس – بسبب علاقته بالقصر وعلاقة القصر بالمحور – من أمل في حالة انتصار المحور . فالنحاس هو الصانع الاول لمعاهدة ١٩٣٦ . ولم يحاول لا ظاهرا او باطنا ان يستجيب لاغراءات التآمر مع المحور قبل الحرب او في اثنائها .

٣ – من الناحية النظرية كان النحاس يجد صعوبة اقل من خصومه في ان يشترك في اهداف الحلفاء في الحرب . ومن الناحية العملية كانت معارك الوفد تحارب من اجل الدفاع عن الدستور وحرية الانتخابات.. فالوفد كان يقف دائما مدافعا عن الديمقراطية .

لذلك فعلى المدى البعيد فان بقاء المبادىء الدستورية التي وقف الوفد

مدافعا عنها لا يمكن ان تتحقق الا بهزيمة المحور ، وعلى المدى القصير فان امكانية عودة الوفد السريعة الى الحكم كانت عن طريق توسيع الهوة بين فكرة الحكومة الائتلافية وبين السلطات البريطانية ... وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد ومسئوليته في حادث ٤ فبراير .

هل كانت قيادة الوفد تدرك هذا المضمون ، ام انه اجتهاد مفتعل من جانبنا ؟. نعم ـ كانت قيادة الوفد تدرك وقتها هذا المضمون وتؤكده ايضا في معاركها بعد انتهاء الحرب .. وان لم تستطع ان تخوض فيه حتى لا تستدرج الى معركة تتهم فيها القصر بالتعاون مع المحور .

وفي ٦ فبراير ١٩٤٢ ـ عقب الحادث بيومين ـ كتبت جريدة الوفد المصري المقال التالي :

« .. ان بريطانيا العظمى بوصفها حليفة مصر قد حاربت اكثر من عامين تلك الدول التي استمرت مدة طويلة في الماضي توجه الحملات الى النظام الديمقراطي في جميع انحاء العالم، والتي حاولت ان تفرض بالقوة مظالم الدكتاتورية الفاشية على الامم الحرة المستقلة في اوروبا وقد نجحت قوات الامبراطورية البريطانية في انقاذ معاناة الفضائح التي اوجدها الاحتلال الالماني الايطالي في كثير من البلدان الاخرى» .

«ولا يوجد في تلك البلدان شعب قبل عن رضا الاحتلال الالماني الايطالي . وقد حدث فيأحوال قليلة ان بعض الحكومات الضعيفة اذعنت لتهديد القوة ووافقت على فرض شكل بغيض من أشكال الحكم على شعوبها ، ومن المشاهد ان معظم شعوب هذه البلدان تقاوم المستبدين بها بكل ما لديها من وسائل . ومصير الرجل العادي في تلك البلاد ظاهر لكل انسان بكل وضوح .. فكيف يمكن لاي مصري عاقل ان يعتقد بأن مصيره سيكون مختلفا عن مصير تلك الشعوب ان اصبحت مصر تحت الاحتلال الالماني او الايطالي» .

«لقد كان اجتهاد حليف مصر المستمر منصرفا ، ولا يزال

كذلك ، الى بذل أقصى ما تستطيع لانقاذ الشعب المصري من الفناء والحرب اللذين اصابا غيره ، ولتمكين مصر في المستقبل من ترقية حياتها الوطنية طبقا لمبادىء الحكم الديمقراطي ، ذلك الحكم الذي لا يقل تقديسها له عن تقديس حليفتها اياه ، ومن المؤكد ان اقوال وافعال دول المحور التي تسعى الى اخضاع الامم الاخرى واستغلالها قد اظهرت بوضوح انه لا يمكن ان يضمن مستقبل الحرية والاستقلال الحقيقي لجميع البلاد الا بانتصار بريطانيا وحلفائها ..» الى آخر ما يقوله المقال حول مضمون الصراع الدولي .

ان الاستعمار البريطاني حقيقة لا ريب فيها لكن الامر على وجه التحديد ، في ظروف الحرب العالمية الثانية .. خصوصا بعد دخول الاتحاد السوفييتي الحرب ، كان بالنسبة للوفد المفاضلة بين ان يلقي بثقله في تأييد قضية الحلفاء او قضية المحور .. ولم يكن من الطبيعي ان يقف الوفد الذي خاض مع القصر المعارك منذ ١٩١٩ في سبيل قضية الديمقراطية (كما يفهمها الوفد طبعا) .. ان يقف في جانب المحور وبالتالي فان ما حدث في ٤ فبراير كان تعبيرا عن دخول الصراع بين الوفد والقصر في اطار الصراع العالمي بين القوى الديمقراطية والقوى الفاشية .

ولقد كان قبول الوفد للحكم اسهاما من جانبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية ، وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد في ٤ فبراير ، رغم الشكل القبيح لهذا الحادث ... ومع الزمن تلاشى المضمون وبقي الشكل القبيح .

وفي اطار هذا المنطق لا تختلف كثيرا مسئولية الوفد فيما اذا كان على صلة بالانجليز للضغط على فاروق نصير المحور . ومع ذلك فالحقيقة التاريخية تتطلب القاء الاضواء على هذا الموضوع .

هل اتصل الانجليز بالنحاس ودبروا معه الضغط على فاروق ؟ واذا كانوا قد اتصلوا بالنحاس فمتى ، وكيف ؟.

حين اشتدت المعركة بين الوفد وخصومه في نوفمبر ١٩٤٥ حول

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ خرجت جريدة «الكتلة» لسان حال الكتلة الوفدية ومكرم عبيد باتهام مصطفى النحاس بانه اشترك في تدبير الحادث فذكرت ان زكي ميخائيل بشارة ، عضو مجلس الشيوخ ، كان قد راى النحاس في الاقصر في يناير ١٩٤٢ يقابل بعض كبار الانجليز . ثم ذكر مكرم عبيد في جريدته في نفس الشهر ان النحاس كان بأسوان في نفس الوقت الذي كان يزور فيه الجنرال ستون اسوان ، وان ثمة اتصالا تم بينهما (جدير بالملاحظة ان الكتاب الاسود لم يتناول حادث ٤ فبراير بقليل او كثير) .

ومن القرائن المادية ايضا ما قيل عن حديث احمد الوكيل لمحمد التابعي من ان الانجليز سيطلبون وزارة وفدية بأي ثمن .

اما موقف بقية الاطراف المعادية للوفد فكان اتهامها للنحاس قائما على الاستنتاج اذ ليس من المعقول ان يتقدم السفير البريطاني الى القصر يطلب منه استدعاء النحاس وتكليفه بتشكيل الوزارة على نحو ما حدث الا اذا كان هذا متفقا عليه مسبقا بين السفير ومصطفى النحاس .. كان هذا هو منطق عباس العقاد (الكتلة ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥) واسماعيل صدقي (الكتلة ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥) . وجدير بالملاحظة ان اتهام النحاس من جانب خصومه حدث منذ ٤ فبراير نفسه ، فمحمد حسين هيكل وهو يصف جو الاجتماع الاول في ٤ فبراير يذكر انه حين انبرى النحاس ليقول انه لم يكن يعلم بالانذار ، وانه يحتج على زج اسمه في الانذار (علت الابتسامة وجوه الحاضرين) كذلك من المعروف ان فاروق حين اجتمع بالسفير في ليلة ٤ فبراير ـ وكانت الدبابات تحيط بالقصر ـ نظر فاروق الى احمد حسين قائلا «يبدو ان النحاس كان واثقا من الارض التي يقف عليها» .

لكن النحاس ـ سواء في بيانه في ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ عن الحادث ، او في شهادته في قضية مقتل امين عثمان ـ رفض بكل شدة معرفته المسبقة بالانذار البريطاني . وساق النحاس في شهادته ، كما ساق رجل من رجال الوفد (الحسيني زعلوك ـ الوفد المصري ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥ تحت عنوان ٤ فبراير ايضا) تأكيدا لعدم معرفة النحاس بما سيحدث ان النحاس حين استدعاه القصر من الصعيد ترك اسرته في الصعيد ونسي مفاتيح منزله مما اضطره الى المبيت عند منزل صهره عبد الواحد الوكيل ، ولم يكن معه بدلة

الردنجوت مما ادى الى استعارة بدلة ليذهب بها الى القصر للاجتماع الاول .

فما وجه الحقيقة في كل هذا ؟.

اولا ـ لا يجب ان ننسى ابدا عند مناقشة هذا الموضوع ان الانجليز كانوا يلحون ـ منذ استقالة وزارة علي ماهر في صيف ١٩٤٠ ـ لاشراك الوفد في الحكم .. وهو امر يعرفه الوفد ويعرفه خصومه وتعرفه السراي وكانت القضية : وزارة ائتلافية برئاسة النحاس كما يريد القصر ام وزارة وفدية بحتة كما يصر النحاس .

ثانيا ـ ليس هناك ما يؤكد ادعاء زعماء الكتلة عن اتصال الانجليز بالنحاس في الاقصر وأسوان ـ ويبدو غريبا انها جاءت من مكرم عبيد سكرتير الوفد وصاحب السيطرة التامة على النحاس والمرافق له في رحلته في الصعيد .

ثالثا ـ ومع ذلك ـ يكاد يكون من المرجح ان النحاس لم يكن يعرف نية الانجليز في توجيه هذا الانذار وهو في الصعيد ، واغلب الظن انه حين استدعي من الصعيد كان يجول في خاطره ان فكرة الوزارة الائتلافية قد عادت الى الاذهان مرة اخرى ... وهنا يأتي دور امين عثمان عميل الانجليز المعروف ، والذي يطلق عليه لورد ويلسون (المفاوض لحساب السفارة البريطانية وقت الازمات السياسية) .. ومن المعروف ان امين عثمان التقى بالنحاس اكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ، وانه هو الذي ابلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة .. ولعل حديث امين عثمان للنحاس هو الذي شجع النحاس على تمسكه السابق بفكرة الوزارة الوفدية.

وما ان وصل الوفد الى الحكم حتى بدت انتهازية رجاله : المحسوبية والتلاعب في مسائل التموين . ونسي الوفد مذكرة ابريل ١٩٤٠ وهي ضرورة وعد بريطانيا بالجلاء عند نهاية الحرب ، وكان الوفد يطالب بذلك وهو في المعارضة ونسيها او تناساها وهو في الحكم . ثم حين احس الوفد بأن قوات المحور تقترب من الاسكندرية وبدأ الانجليز يستعدون للانسحاب الى السودان ارسل مجلس وزراء الوفد خطابه المشهور الى محافظ الاسكندرية عبد الخالق حسونة يطلب منه ان يسلمه لروميل حين يقترب من الاسكندرية ، ولا غرابة في كل هذا فالوفد لم يكن حزبا عقائديا صلبا بل

تنتابه موجات من الانتهازية الطاحنة .

ولم يكن حادث ٤ فبراير هو الذي ادى الى عجز الوفد عن قيادة الثورة المصرية بعد الحرب العالمية الثانية فانتخابات عام ١٩٥٠ ارجعته الى الحكم لكن اسلوبه التقليدي في الكفاح الوطني ورفضه للكفاح المسلح (الا تحت ضغط الشعب) ورفضه للمضمون الاجتماعي للثورة جعله متخلفا وراء جماهير الشعب المصري .. وهذا هو السبب الحقيقي في سقوط الوفد وليست حادثة فبراير التي اثرت تأثيرا معاديا للوفد لدى بعض قطاعات الطبقة المتوسطة .

غير انه من الاهمية بمكان ان نوضح الخطأ الذي وقع فيه بعض الساسة والمؤرخين الذين ركزوا على الشكل او الاسلوب الذي اتبع في حادث ٤ فبراير دون مضمونه وهم في جملتهم مجموعة الناطقين باسم القصر .. فاعتبروا الحادث حلقة في سلسلة التدخلات البريطانية ضد ارادة الشعب المصري منذ ١٨٨٢ (تلمس هذا في حديث حسين حسني مع بلانكين ، وتلمسه في كتابات الرافعي ايضا) وليس هذا بصحيح على الاطلاق فتدخل الانجليز في شئون مصر الداخلية منذ ١٨٨٢ كان ضد ارادة الحركة الوطنية ، ولحماية القصر من الحركة الوطنية .. لكن ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ كان تدخلا بريطانيا عنيفا تحت وطأة الحرب العالمية الثانية والمواقف العسكري في الصحراء الغربية في صالح حزب الجماهير ... وليكن هذا هو الحكم التاريخي .

فهرست